جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة

العقيد د. عادل حسن علي السيد

٢٠٠٦

تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة

العقيد. د . عادل حسن علي السيد

١ . تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة

مُقدمـــة

مُنذ سنوات قليلة مضت أقبل القرن الحادى والعشرون، وتكاثرت معه تحديات عديدة، أفرزتها مُتغيرات مُتعددة في عالم سريع التغير، وتأت ظاهرة العولمة كنتيجة منطقية لظروف الحياة المُعاصرة، بما تتميز به من تقنية وعلمية، وقد إكتسبت هذه الظاهرة أبعاداً عديدة من عولمة للإعلام والثقافة والتجارة والإدارة تكاد تُشكل صلب التحديات التي تواجهها الإدارة العربية[١].

ولقد تضافرت عدة عوامل لتسبب نشأة وتنامى ظاهرة العولمة ومؤثراتها، فهذه تكتلات إقليمية بين دول مُتجاورة بهدف إنشاء سوق مُشتركة بينها، وتلك شركات عالمية مُتعددة الجنسية تطمح لإبتلاع أكبر قدر مُمكن من السوق العالمية بقُدراتها التنافسية الهائلة، وهذه تحالفات لشركات عملاقة تهدف لتوسيع أسواقها عالمياً، وهذه معايير الجودة العالمية (أيزو ٩٠٠٠)، وتلك تحديات المُنافسة الهائلة التي أفرزتها الإتفاقية العالمية للتعرفة والتجارة (الجات) والتي استهدفت تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات، ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت في جعل العالم قرية واحدة وربطت أسواقه حتى كادت تُمثل سوقاً كبيرة يلتقي فيها المُشتري والبائع على شبكات الإنترنت وشاشات الحاسب، مُتخطين حواجز اقتصادية وسياسية وجغرافية وثقافية عديدة.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجى، ١٩٩٨، ص٥ ومابعدها.

ومن هذا المُنطلق، أصبح عصر القرن الحادى والعشرين، عصراً جديداً في حياة الإنسان، عصر التقدم التكنولوجى نحو الأفضل في الزمان والمكان، وقد أصبحت الجريمة في ظل نظام العولمة مُشكلة عالمية، وبدأت انعكاسات ظاهرة العولمة على الجريمة في الظهور، بل إنها ظاهرة محسوسة، وتأثيراتها واضحة، ولا مناص أمام الدول من القبول ومن ثم الرضوخ لمُقتضيات العولمة، فالعولمة ظاهرة لا يُمكن تجاهلها، بل لابد من التعامل معها بأدوات مُتطورة في البحث والمُلاحقة[1].

والمُلاحظ مُنذ الآن زيادة مُعدل الجرائم الدولية، ومنها جرائم (قراصنة برامج الكمبيوتر ـ الفساد ـ المُخدرات ـ الإنترنت والفاكسات ـ تزوير العملة بالكمبيوتر وأجهزة الحاسوب) والتي تتعاظم أهميتها يوماً بعد يوم.

---

(١) ويتعاظم كل يوم قدر تأثر المعمورة بإنجازات الثورة العلمية التى أصبحت تُمثل السمة الغالبة لمسيرة السنوات الأخيرة للقرن العشرين، وتُنبئ فى الوقت ذاته بقفزات مُضاعفة فى سنين القرن الحادى والعشرين، ويصعب حصر أو إحصاء تلك الإنجازات المُتشعبة فى كافة مظاهر الحياة المُختلفة بسبب توغلها فى حركة الإنسان أثناء مسيرته اليومية بشكل أصبح يسيطر على واقعه ويوجه طموحاته، ويُمكن القول أنه بالرغم من تعدد تلك الإنجازات وإتساعها لتشمل كافة مظاهر الحياة، تركز أثرها فى تقارب المُستوى الحضارى السائد فى كافة المُجتمعات الإنسانية، وذلك نتيجة لأخذ كل منها بصورة أو أخرى من تلك الإنجازات بشكل يصعب معه تجاهل أى من تلك المُجتمعات لوجود تلك الإنجازات بمظاهرها المُختلفة، ويتحقق مثل ذلك التقارب بين المُجتمعات ولو بأى قدر بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها أو تناميها، وذلك بسبب ما تتميز به تلك الإنجازات، من ضرورة تفرض على الكافة وجوب الأخذ بأى منها كنتيجة طبيعية لظاهرة الإفتتان الحضارى، التى تُسيطر على حركة الحياة بين المُجتمعات بصفة عامة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: السيد اللواء الدكتور أحمد ضياء الدين خليل، أستاذ القانون الجنائى بكلية الشُرطة بجمهورية مصر العربية، مقال بعنوان »العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية«، مجلة كلية الشُرطة المصرية، العدد (١٦)، عام ٢٠٠٠، ص٨٠ ومابعدها.

والواقع أن الوسائل التقليدية في مُكافحة الجريمة لن تؤدي إلى الحد من جرائم العولمة والتكنولوجيا وتأمين المُجتمعات من أخطار الجريمة، ولهذا يجب البحث عن وسائل حديثة لمُكافحة الجريمة تتواءم مع مُقتضيات عصر العولمة، ويجب أن تتطور تطوراً مُماثلاً في كافة الأجهزة المعنية بمُكافحة الجريمة بحيث تكون أكثر كفاءة من خلال تأهيل وتدريب الضُباط والمُختصين[1].

إن الانتقال من عصر الألفية الثانية إلى عصر الألفية الثالثة، عصر الحضارة الجديدة، يتطلب انتقالاً وتحولاً سريعاً في مُختلف مجالات الحياة بصفة عامة والأمنية بصفة خاصة، وهو ما يفرض على الأجهزة الأمنية الإعتماد على التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، واتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة.

خطة الدراسة

اقتضت الغاية من هذه الدراسة، توزيع مُفرداتها على ثلاثة مباحث.

الأول: العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية.

الثانى: المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمني في عصر العولمة.

الثالث: تحديات ومعوقات التخطيط الأمني في عصر العولمة، ونسبق

(١) وقد تزايدت فى أواخر القرن العشرين والسنوات القليلة الماضية من القرن الحالى، الجرائم المُنظمة ذات الطابع الدولى، سواء كانت ذات طابع جنائى أو إقتصادى أو إجتماعى بشكل ملحوظ ولم تعد قاصرة على دولة دون أخرى. ولعل مؤتمر الأُمم المُتحدة التاسع لمنع الجريمة والذى عقد فى مصر عام ١٩٩٥، هو أحد الوسائل لمُكافحة الجريمة المُنظمة والعابرة للحدود لدعم الجهود الدولية فى هذا الصدد. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: المُستشار محمد فهيم درويش، رئيس محكمة الإستئناف بالقاهرة، الجريمة فى عصر العولمة، ٢٠٠٠، ص٣٧ ومابعدها.

المباحث الثلاثة بمبحث تمهيدى نُناقش فيه الإجتهادات الفقهية لمُحاولة تحديد طبيعة العولمة «المفهوم والواقع المفروض».

مبحث تمهيدى: العولمة «المفهوم والواقع المفروض».

المبحث الأول: العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية.

المبحث الثانى: المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمني في عصر العولمة.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التخطيط الأمني في عصر العولمة.

العولمة «المفهوم والواقع المفروض»

أولاً: تداعيات العولمة وانعكاساتها على البيئة الإجتماعية

يُعتبر مفهوم العولمة أحد المفاهيم الشائعة في التحليل الإقتصادى والإجتماعي والثقافي، ويُثير هذا المفهوم الكثير من الجدل والنقاش، إبتداءً من التعريف به وتحديده، مروراً بتحديد عناصره ومظاهره وأبعاده وطبيعة القوى المُحركة له، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيراته وإنعكاساته الإيجابية والسلبية القائمة والمُحتملة على الدول والمُجتمعات وبخاصة في العالم الثالث، وطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن كيفية تعظيم الفرص والإيجابيات التي تُتيحها العولمة وتقليص السلبيات والقيود التي تترتب عليها، وإنتهاءً بإثارة التساؤلات وتقديم بعض السيناريوهات والأفكار الإستشرافية حول حدود العولمة وآفاقها المُستقبلية[1].

(١) لمزيد من التفصيل حول العولمة، أنظر: الدكتور نايف على عبيد، «العولمة والعرب»، المُستقبل العربى، العدد ٢٢١، يوليو ١٩٩٧. الدكتور أحمد عبد الرحمن، «العولمة: المفهوم، المظاهر والأسباب»، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد ٢٦، العدد (١)، ربيع ١٩٩٨م. الدكتور السيد ياسين، مفهوم العولمة، المُستقبل العربى، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨. الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، العولمة وتأصيل العلوم الشُرطية فى الوطن العربى: قضايا وتساؤلات حول المُستقبل، مجلة الفكر الشُرطى، المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل ١٩٩٩.

وقضية العولمة مُتشعبة ولم يتحدد بعد إلا خطرها الداهم على البيئة الإجتماعية والحضارية للمُجتمعات خاصة القديمة منها التي مكثت آلاف السنين راسخة مُقاومة كافة التحديات والمعارك والمُستعمرات بكافة أشكالها وإشكالياتها. جاءت العولمة لتطمس معالم المجتمع الإنساني وتصل إلى طريق لا يعرف نهايته إلا الله تعالى. لقد جاءت العولمة مُتحدية الحضارات القديمة والحديثة، مُتجاوزة الثورات المُختلفة صناعية كانت أم شعبية أو صناعية[1].

وقد جاءت العولمة بآلية جديدة وميثاق جديد تعصف أمامها مجهودات المُنظمة العالمية للعلوم والتربية الثقافية (اليونسكو) وتطايرت في الهواء أوراق الأمومة والطفولة، وحقوق الإنسان، وبدأ حدث غير مسبوق مصحوب بالتطبيقات العلمية لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر والإنترنت، وبما عرف بالثورة المعرفية للإتصالات والمواصلات، مما أدى إلى ما نعرفه بالكونية والقرية الصغيرة. وإن كانت لتلك العولمة من إيجابيات فمما لا يدع مجالاً للشك هناك تداعيات الخطر

---

(١) فقد أشارت الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأُمم المُتحدة بقولها »نحن شعوب الأُمم المُتحدة، وقد الينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المُقبلة من ويلات الحروب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف« لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الأستاذ الدكتور عصام الدين بسيم، مُنظمة الأُمم المُتحدة، ١٩٩١، ص٥١ ومابعدها.

كما جاء بديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان »لما كان الإعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المُتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم«. أنظر ميثاق الأُمم المُتحدة / ديباجة الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، ص٧.

والتأثير السلبي قادم لسيطرة قوة واحدة على العالم، ولكن ما هي العولمة؟ ومن أين أتت؟ لا يعرف أحد هويتها أو مصدرها. هنا يكمن الخطر عندما يأتي ما هو غير منظور ومن غير المعلوم[1].

هذا هو الصراع القائم بين البشرية والعولمة، بين الفرض والتحديات ومالنا أن نقترب قبل أن نفض هذا الصراع المعرفي، وأن نتعرف على إحداثياتها وتدفقاتها على العقل البشري والنفس الإنسانية.

والأمر الحقيقي هو أن العولمة أبعد ما تكون عن فكرة مطروحة للنقاش وإنما أشبه ما تكون بظاهرة طبيعية كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة، والصواب أن نعمل التعامل معها أفضل وأنجح تعامل، لأن البشر يختلفون في مواجهة وكيفية التعامل مع الواقع، ولكن الكارثة تكون كامنة عندما يُحاولون مُناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين،

---

(١) ذلك أن الخوف يأتى من الغزو القادم، الغزو المعرفى والثقافى لدى العالم أجمع، غزو يهدم الثقافات القومية والهوية الذاتية للشعوب، خطر يُهدد الشمال كما يُهدد الجنوب، يسحق الأبيض كما يسحق الأسود. لابد أن ندق ناقوس الإنذار ونرفع رايات الخطر لقدوم هذا غير المعلوم القادم من المجهول (العولمة)، من هنا فرض علينا الواقع أن نلقى ببعض التساؤلات لفض هذا الغموض حول حقيقتها وهويتها، هل العولمة ظاهرة حياتية قابلة للإستمرار والبقاء، أم هى زوبعة قادمة مصيرها للزوال؟ هل هى حركة ثورية مثل الإشتراكية والماركسية خرجت لتنهار يوماً ما؟ هل هى حالة مرضية أصابت العالم، أم هى حالة صحية وإنتعاش؟ هل للعولمة إفرازات ومُخرجات أم فقاعات خرجت لتتلاشى؟ ماذا نحن فاعلون؟ منغمسون فيها أم منكمشون عنها؟ هل سوف نستوعبها أم ستسحقنا؟ هل سنحتويها أم ستجرفنا؟. لمزيد من التفصيل حول هذه التساؤلات، أنظر الزميل والأخ الكريم العميد عمرو نصار «رحمه الله وأدخله فسيح جناته» في مقاله القيم حول التخطيط الأمنى لمواجهة عصر العولمة، مجلة مركز بحوث الشُرطة، العدد (١٧) يناير ٢٠٠٠، ص٢٤٧ ومابعدها.

لأنهم من جهة لا يملكون مُعطيات الواقع، كما أن تركيزهم على مُحاولة التغير المستحلية تجعلهم لا يعملون في المجال الوحيد المُتاح وهو التعامل الذكي والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع ومُحاولة إيجاد هامش جيد لقيمتهم المُضافة في ظل الواقع[1].

لقد أصبحت العولمة رياحاً فكرية تموج بتغيرات تسير بل تجنح بالبشرية نحو طريق إنهيار الحدود وتقلص السيادات والوطنية وتغيرات في الجغرافية البشرية، وإذا اعتمدنا على منطقة الحتمية مع هذه الظاهرة، فلن يكون أمامنا من أجل البقاء إلا خيار واحد وهو تدعيم القُدرة التنافسية وخلق الفرص مع الاحتماء بالهوية الثقافية والحضارية للأمة، ومن ثم فإن مخاطر العولمة تكمن في ذوبان تراث الأمة، وتفكك الثقافة القومية، وإنهيار الهوية الحضارية، وغزو قيمي جديد غير مُحدد الهوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ثلاث فجوات تتسع هوتها مع التغلغل والإنغماس في العولمة، (الأولى) إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء إتساعاً مُتزايداً يجعل الحياة المُعاصرة مطبوعة بالإزدواجية والإنشطار إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً، (والثانية) إتساع الهوة بين

---

(١) ولعل أبلغ ما كتب في هذا المجال هو ما كتبه الأستاذ الدكتور على الدين هلال، عندما قال »إن العولمة تشبه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعض يتساءل هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكل من الأشكال. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الأستاذ طارق حجي، العولمة أمر واقع، جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٩٩، ص١٠.

أطفال الأغنياء وأطفال الفقراء وظهور جيل مُنقسم له عالمه الخاص مما يجعل التواصل في الجيل الواحد أصعب من التواصل بين الأجيال، (والثالثة) إقصاء وتغيب البُعد الإنسانى في الأنشطة الإقتصادية والتجارية والصناعية مع تغليب الغاية التي تُبرر الوسيلة، وأن تصبح الغاية الأسمى والوحيدة هي الربح[1].

ومن هذا المُنطلق يجب العمل ضد استشراء الجوانب السلبية التي تصنع الواقع المأساوي الذي تعيشه الإنسانية اليوم والذي مع الأسف نعتاده ونألفه كما إعتدنا اليوم بعض ما كنا نبغضه بالأمس. بحيث أصبح الواقع مأسوياً يمس مساساً خطيراً حق الإنسان في الحياة بل الإنسانية نفسها، ولهذا هناك عمل يطرح نفسه (إعادة صياغة هوية الإنسان والإنسانية من جديد) إنها دعوة من أجل وضع (ميثاق أخلاقي) للحفاظ على الأبعاد الإنسانية والإجتماعية في ظل الشبح الهاجم والغزو القادم للبشرية[2].

ثانياً: التعريف بظاهرة العولمة: يُشير مفهوم العولمة إلى بعض الظواهر والمُتغيرات التي تحدث على الساحة العالمية، والتي تؤدي إلى مزيد من الترابط والتداخل بين دول العالم، فمؤلفاً ككتاب «نهاية التاريخ

---

(١) وقد جاء بندوة «مُستقبل الأسرة العربية والعولمة الإقتصادية» التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومى ٧و٨ ديسمبر ١٩٩٧ بالقاهرة، إن القرن القادم يحمل العديد من المظاهر السلبية من أهمها (أ) صراع القيم واضطراد المادية، (ب) التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، (جـ) التخلف عن تكنولوجيا العصر، (د) تنامي البطالة، (هـ) مُتغيرات سياسية تفرضها ظروف العصر.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: العميد عمرو نصار، المرجع السابق، ص٢٥٠ ومابعدها.

Fokayama« وكتاب »صراع الحضارات Henlegton« وكتاب »صعود وهبوط الإمبراطوريات Pnal Keenedy« وكتاب «الموجة الثالثة Tofler»، وكتب أخرى من تلك التي برزت خلال السنوات الأخيرة تأتى ضمن سياق المشروع الفكري في الدول المُتقدمة لفهم طبيعة اللحظة الحضارية المُستجدة وإستكشاف آفاقها وفرصها أو تحدياتها ومسارتها المُستقبلية[1].

أ ـ تعريف ظاهرة العولمة كحقبة تاريخية: ينظر هذا التعريف إلى العولمة بإعتبارها حقبة محدودة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية أو إطاراً نظرياً، وهى في نظر البعض تبدأ بشكل عام مُنذ بداية ما عرف بسياسة «الوفاق»، والتي سادت في الستينيات بين القطبين المُتصارعين في النظام الدولى ـ حينذاك ـ[2].

---

(١) تُحاول جميع هذه الإجتهادات إستيعاب التحولات التى يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوى الدافعة لها والتي تؤسس اللحظة الحضارية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المُتداخلة، وذلك من أجل الإستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المُحتملة. هذه الكتابات تُشكل درجات عالية من الوحي باللحظة الحضارية القائمة، تليها بعد ذلك مجموعة من الكتابات التى لا تخرج عن نطاق ردود الأفعال المُهمة وغير المُهمة التى لا تُضيف أى جديد حضارى لأنها في مُجملها إنفعالات وخطابات عاطفية صادرة إما عن سوء فهم أو عن ضعف فكري يحمل كل عوارض عدم القُدرة على مُجاراة المُستجدات الحياتية والفكرية التى تؤسس للحظة العولمة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الدكتور محيي محمد سعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الشعاع الفني، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٤٢ ومابعدها.

(٢) ونعني به الولايات المُتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، إلى أن إنتهى الصراع والذى يرمز له بإنهيار حائط برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة، فهذا التعريف يقوم على الزمن بإعتباره العنصر الحاسم، وبغض النظر عن موضوع السببية ونعني الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: العميد عمر نصار، المرجع السابق، ص٢٥٥ ومابعدها.

ب- تعريف العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية: يُركز هذا التعريف على الدول وظيفياً باعتبارها سلسلة مُترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وخصوصاً في مجال الرعاية الاجتماعية ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المُصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المُباشر والمُتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

جـ- تعريف العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية وقد أبرز هذا التعريف كتاب المُفكر الأمريكى الياباني الأصل (فوكو ياما) «نهاية التاريخ» والذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتى وإنهيار الكتلة الشرقية انتصاراً حاسماً على الشيوعية[1].

د- تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية: يرى هذا التعريف أن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الصناعية[2].

هـ- العولمة في نظرنا: والتساؤل الذي يطرح نفسه هو هل يجب أن نختار تعريفاً واحداً للعولمة ونسقط باقي التعريفات؟ أم أن كل تعريف منها يمس في الواقع من جوانب تلك الظاهرة المُعقدة التكوين والتركيب.

---

(١) وهناك من يرى أن نهاية الحرب الباردة تُمثل المُحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية والتي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الإتحاد السوفيتى والولايات المُتحدة الأمريكية وعلى تفوق المؤسسات والنُظم على الطريقة الأمريكية.

(٢) ويُعارض هذا التعريف الذى ينظر للعولمة بإعتبارها ثورة تكنولوجية وإجتماعية، التعريف الثانى الذى لا يرى في العولمة سوى مجموعة مُتشابكة من الأنشطة الاقتصادية.

ومن خلال تلك الأطروحات والمحاور يُمكن لنا أن نُعرف العولمة بصفة عامة بأنها ذلك المنظور الموحد الذي بدأ يسود تجاه الظواهر المُختلفة أياً ما كانت طبيعتها، بشكل أصبح يؤدي إلى تقارب في الفهم، وتطابق النشأة، وتماثل في الأثر، وتحتم في الحدوث، وإن تباينت نسبة التعرض أو الحدوث بسبب الاختلاف الذي مازال قائماً في بعض المُعطيات الثقافية أو البيئية السائدة التي تسعى بعض المُجتمعات إلى إستمرار التمسك بها تعبيراً عن هويتها، وتجسيداً لتفردها.

ويُمكن القول أن سمة العولمة قد بدأت تسود الحياة الإجتماعية وتُسيطر على حركتها، وانها قد ظهرت كبديل لسمة الخصوصية أو الفردية أو المحلية أو الإقليمية التي كانت تحكم تلك الحياة فيما مضى خاصة فيما قبل بداية النصف الثاني من هذا القرن الذي بدأت آخر أيامه تنقضى ليعلن بزوغ فجر قرن جديد بإرهاصات تلوح بمزيد من التوحيد والعولمة في غالبية مظاهر الحياة وحركتها ليحيل العالم في النهاية إلى أسرة صغيرة محكومة الأطراف والمرامى.

ثالثاً: عناصر العولمة: وتعتمد العولمة في وجودها على عنصرين أساسيين (أولهما): العنصر المادي المتمثل في الأخذ بنتائج التقدم الحضارى من إنجازات ومُعطيات أصبحت تتسع لتشمل كافة مجالات الحياة المُختلفة، وبصورة قاربت في النهاية نتيجة لانتشار تلك الإنجازات والمُعطيات والأخذ بأي قدر منها بين المُجتمعات كافة، وأدت إلى اختصار المسافات، وتلاشي الحدود. ويتحقق ذلك العنصر المادى كنتيجة طبيعية لظاهرة الافتتان الحضاري التي أصبحت تسيطر على حركة الإنسان وتوجهاته في كافة المُجتمعات ومُختلف الأزمان. ومن

ثم تدفعه بحماس إلى مُجاراة ذلك التيار الجارف من إفرازات الحضارة المادية، وذلك لإرضائه نفسياً من جانب، ومُجاراته لمظاهرها المتوارثة تجنباً لوصمه بالتخلف عنها من جانب آخر، وتنحصر الدولة المصدرة للعولمة والمُتبنية لفكرها والساعية لتحقيقها، على تشجيع الأخذ بمظاهرها، والعمل على تعظيم قدر الإفتتان بوسائلها، والتأثر بنتائجها. وذلك بهدف تحقيق العديد من المزايا المادية والمعنوية الكفيلة في النهاية بتحقيق أقصى قدر من الإرتباط بحضارتها، والقادرة على ضمان حُسن تسويق مُنتجاتها، والرامية إلى تمكينها من إحكام السيطرة على توجهات العالم وحركة مُجتمعاته وطموحات شعوبه[1].

ويتمثل (العنصر الثانى): في ذلك الاعتقاد الذي بدأ يُسيطر على فكر الشعوب وأفرادها بتميز مظاهر العولمة وتفردها، وقُدرتها على تحقيق كافة الطموحات المأمولة بشكل لا يُمكن الحيدة عنها، أو إختيار أي طريق آخر كبديل لها. وذلك بإعتبارها الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق نماذج أخرى مُتكررة من ذلك المجتمع أو من تلك المُجتمعات التي ظهرت فيها مظاهر العولمة، وبدأت تُخطط لتصديرها لبقية المُجتمعات الأخرى لتُحقق بمثل تلك المظاهر والوسائل والإنجازات ما حققته مُجتمعات نشأتها، وبدء الظهور فيها. ولعل تقدم مُجتمعات نشأة العولمة، والمصدرة لمظاهرها، يُعتبر من أهم العوامل المروجة لها، والمُحفزة لوجوب الأخذ بها، والحرص على تسويق أفكارها، وتبني إجازاتها. لما تُثيره مثل تلك الإنجازات من مدلولات شاهدة على عظم العولمة، بشكل يُضاعف من قدر المُتحمسين لتبنيها، الراغبين في وجوب الأخذ بها، والساعين لتحقيقها.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: اللواء الدكتور أحمد ضياء الدين خليل، المرجع السابق، ص٨١ ومابعدها.

رابعاً: سمات العولمة وخصائصها الرئيسية: تتضمن العولمة بعض المُعطيات التي تُعد بمثابة صفات تميزها، يُمكن إستنتاجها مما أصبح يُثيره لفظ العولمة في الواقع الحياتى للمُجتمعات على إختلاف نشأتها، ودرجة تقدمها، ونوعية شعوبها، من دلالات خاصة سواء على المُستوى الرسمي أم على المُستوى غير الرسمي، وسواء من حيث الاستعمال الفردي للفظتها أم بالنظر لتطبيقاتها الفعلية الشاهدة على وجودها، والمؤكدة على جدواها. ويُمكن حصر أهم السمات الجوهرية لظاهرة العولمة، وما قد يترتب عليها من خصائص، فيما يلي:

أ- العلميـــة: تعتمد العولمة في وجودها وتعظيم قدر الإقناع بها، على العديد من الوسائل العلمية ذات التقنية العالية والتي تؤدي بحُسن توظيفها إلى الإنجذاب لها، والحرص على وجوب الأخذ بها. وتُركز العولمة على إختيار تلك الوسائل العلمية لقُدرتها الفائقة على تحقيق أمرين. (أولهما): التدليل على مدى التطور الإرتقاء الذي حققته العولمة كمنهج تفكير وأسلوب حياة في مُجتمع نشأتها. (وثانيهما): تعظيم درجة التحمس لضرورة الأخذ بها، والتوجه إلى محاكاتها وتقليدها، ومُسايرة مطلوباتها، بإعتبارها أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الدول والشعوب، نظراً لقُدرتها على توفير الرفاهية المأمولة لها[1].

---

(١) وتوضح خصيصة العلمية التى تتسم بها العولمة فى بوتقتها نتيجة أن التوجه الطبيعي بل والفطري بات يلزم المرء بصفة عامة في تفكيره إلى تبني كل ما هو علمي لمُسايرة ركب الحضارة بمظاهرها المُختلفة من حوله من جانب. فضلاً عن أن العلمية هى المنهج الوحيد الكفيل بضمان المُعاونة فى حل مُشكلات الحياة اليومية، والقادرة في الوقت ذاته على خلق فرص لإمكان التواجد والمُنافسة في سوق العمل الدولي.

ب ـ الشموليــة : تشمل العولمة كافة أنحاء المعمورة دون اقتصار على طائفة من المُجتمعات دون الأخرى ، أو دون اقتصارها كما أشرنا على مجموعة من الأفراد دون غيرهم ، وذلك بسبب اعتمادها على منهج إعادة صياغة العالم في شكل جديد يسهل من إمكان السيطرة عليه نتيجة الاعتماد على الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بعد اختصار المسافات وتلاشي الحدود والفواصل . وتُمثل الشمولية ، فضلاً عن كونها إحدى السمات الجوهرية المُميزة لظاهرة العولمة ، أهم الأهداف التي تسعى العولمة أيضاً لتحقيقها ليُمكن بواسطة وسائلها المُتحضرة والمُتطورة إحكام السيطرة على العالم بأسره عن طريق صهره في بوتقة واحدة يتعاظم فيها قدر الارتباط المصلحى بين كافة أرجائه المُترامية[1] .

جـ ـ الحتميــة : بمعنى فرضها على كافة مظاهر الحياة ، وتدخلها فيها بشكل لازم لا يُمكن للإنسان تجاهلها سوى ضرورة الأخذ بها ، والتعامل معها ، والتسليم لها . وترجع حتمية العولمة إلى طبيعة نشأتها كنتيجة طبيعية لإنجازات تلك الثورة الهائلة في عالمي الإنتقال والاتصال ، والتي أصبحت تُسيطر بشكل لا إرادي على

(١) ويُمكن القول بأن الحتمية والشمولية لا يعنيان إطلاقاً سهولة طمس الهوية الذاتية للدول وشعوبها ، وذلك كنتيجة لعملية البصمة الخاصة المُميزة لمُجتمعاتها ، المُعبرة عن تاريخها ، والدالة على شخصيتها . ويتوقف ذلك بالطبع على مدى تمسك تلك الدول بروافد ، وإثراء أصول حضارتها ، والحفاظ على مصادر ثقافاتها ، لتتمكن من خلال ذلك كله من إمكان الحفاظ على هويتها والصمود أمام تيار التغيير العولمى الطاغى ، والهادف فى النهاية كما أشرنا إلى قولبة كافة المُجتمعات فى بوتقة العولمة . ولعل ذلك يوضح حقيقة الدور الذى يتعين أن تلعبه آليات الثقافة ، والإعلام ، والتعليم ، والأوقاف ، فضلاً عن دور الأسرة ، وذلك للإبقاء على سمة الدولة كمُقابل لظاهرة العولمة .

حركة الإنسان في حياته اليومية، وتُغريه بمظاهرها التقنية العالية على وجوب مُجاراتها، والاستفادة من مُعطيات العلمية. ويترتب على تلك السمة نتيجة غاية في الأهمية تتمثل في سيطرة العولمة بمظاهرها المُختلفة، أو بمُعطياتها المُتعددة والمتنوعة، على كافة مناحي الحياة في شتى المُجتمعات أياً ما كانت درجة تقدمها، أو قُدرة أفرادها على الأخذ بكافة تلك المظاهر أو بأي قدر منها حسب إمكانياتها، ومدى الحاجة الحقيقية لها. ويُمكن القول في ضوء ذلك باستحالة إمكان الاستغناء عن مُعطيات العولمة ومظاهرها المُختلفة ولو في أقل صورها، أو بأدنى إنجازاتها، حيث باتت تفرض وجودها بغض النظر عن تنبه المُستفيدين منها، أو عدم إدراكها لوجودها، أو لمضمون لفظها[1].

د- الدوليـــة: يمتد نطاق العولمة ليشمل العالم بأسره من خلال وسائل علمية مُتطورة يُمكن بواسطتها تجاوز قيدي الزمان والمكان، ليبدو العالم في ظلها وكأنه قرية أو مدينة صغيرة يسهل السيطرة عليها، ويُمكن التحكم فيها. ويختلف الأمر بالنسبة لنطاق العولمة بين نشأتها، وآفاقها، حيث يقتصر نطاق النشأة على البيئة التي ظهرت فيها باعتبارها تأتى إفرازاً طبيعياً لظروف التقدم الهائل في مُجتمع النشأة نتيجة لوصوله في مُختلف مناحي الحياة إلى ذروة التطور والإرتقاء بشكل قد جعل منه في النهاية الصورة المُثلى

(١) ويُساهم في إرساء حتمية العولمة، ويُساعد في تعظيم قدر الاقتناء بها عدم وجود الوسائل البديلة الأخرى التى يُمكن الاعتماد عليها خارج نطاق سقف العولمة، والتي تتسم بالاستقلالية، ومن ثم لا تُساعد على مزيد من الانخراط في إطار العولمة نتيجة التحمس لوسائلها، والتسويق لمنهجها.

للمُجتمعات البشرية قاطبة. تلك الصورة التي أصبحت تغرى الآخرين إلى ضرورة المُحاكاة والتقليد، والتطلع إلى الأخذ منها، والنقل عنها باعتبارها في النهاية أقصى ما يحلم به الإنسان، ويحرص على إمكان الوصول إليه[١].

خامساً: مظاهر العولمة: هناك مجموعة من العوامل والتحولات الكبرى[٢] التي أحدثت وتحدث تحولاً في المنظومة العالمية، حيث يترتب عليها خلق أوضاع وتعادلات قوى عالمية جديدة، وتتمثل هذه العوامل في (الثورة الصناعية الثالثة ـ إنهيار القطبية الثُنائية وإنتهاء الحرب الباردة ـ تزايد المُشكلات العالمية العابرة للحدود ـ تفاقم الأزمات في دول الجنوب)[٣]. ولقد كان لتلك العوامل الفضل في إنطلاق العولمة على الساحة، وما يدور حولها من نقاشات وحوارات.

أ ـ الثورة الصناعية الثالثة: تستند هذه الثورة إلى إنتاج العقل البشرى المُتدفق واللانهائي من الأفكار والمعلومات والمعرفة المُكثفة،

---

(١) أما النطاق الآخر للعولمة فيتمثل فى تلك الآفاق التي تحرص على اختراقها بوسائلها المُختلفة، وتسعى للوصول إليها بشتى أفكارها وإمكاناتها. ويتسع مجال ذلك النطاق كما أشرنا ليشمل العالم بأسره مُضيفاً بذلك خصيصة العالمية أو الدولية لها كمجال أساسى تسعى العولمة إليه لتصديرها إليه وتسويقها فيه، فى مُقابل المحلية كمجال أساسى لنطاق نشأتها وبدء ظهورها.

(٢) ذلك أن جوهر التحدى يكمن فى التوفيق بين الإرتباط المُتبادل الذى تطرحه العولمة من جانب، وعدم التكافؤ بين طبقات العمال المُستخدمين في القطاعات ذات القُدرة التنافسية غير المُتكافئة، واقتصاديات تُمثل مواقع مُتباينة في هرم المنظومة العالمية فى مواجهة مُقتضيات العولمة من الجانب الآخر. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الدكتور سمير أمين، فى مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص٩٩.

(٣) أنظر: الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أُطر وحتى (نطاق عالمى جديد) و«العولمة»، مجلة منبر الجوار، العدد ٣٧، بيروت، ١٩٩٨, ١٩٩٩.

وتتمثل أبرز مظاهرها في التقدم التكنولوجى الهائل، وبخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات والفضاء والحاسب الآلي بأجياله المُختلفة والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية، وهكذا فإن هذه الثورة تُمثل حجر الزاوية فيما يُعرف بمُجتمع المعلومات الذي يُجسد العديد من مظاهر العولمة[1].

ب ـ تفكك نظام القطبية الثُنائية وإنتهاء الحرب الباردة: أدت التحولات التي شهدها الإتحاد السوفيتى (السابق) وبقية بُلدان أوروبا الشرقية والتي إنتهت بتفكك الإتحاد السوفيتى ذاته كقوة عظمى، وتسرع عملية التحول السياسي والإقتصادي نحو التعددية وإقتصاد السوق في هذه الدول، فضلاً عن انفتاحها على المعسكر الغربي واتجاهها للانخراط في الإقتصاد العالمى، إلى تداعي أُسس وأركان نظام القطبية الثُنائية، كما انتهت الحرب الباردة، وبدأت تبرز قوى ومُعطيات جديدة شكلت مصادر للتغيير على الصعيد العالمى[2].

---

(١) ولا شك أن الثورة الصناعية الثالثة وما يرتبط بها من تحولات وتطورات إنما تُمثل عنصراً هاماً لإعادة تعريف عناصر القوة والتأثير سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى والكيانات الأخرى من غير الدول، فضلاً عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسية، مثل السيادة والأمن والحدود الدولية. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد وإشكالية التطور الديمقراطى فى الوطن العربى، قضايا وتساؤلات، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٩٢. الدكتور عبدالمنعم سعيد، العرب ومُستقبل النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١.

(٢) حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز نظام دولي ثُنائي القطبية، حيث تزعمت الولايات المُتحدة الأمريكية المعسكر الرأسمالي، وتزعم الإتحاد السوفيتي (السابق) المعسكر الاشتراكى، كما شكلت بعض مناطق العالم الثالث ساحات للتنافس والمواجهة بين القوتين العظمتين. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: العميد عمرو نصار، المرجع السابق، ص٢٥٩، ص٢٦٠.

جـ- تزايد حدة المُشكلات العالمية عابرة الحدود للدول: أدت التغيرات والتحولات التي شهدها العالم إلى تزايد حدة المُشكلات العالمية العابرة لحدود الدول ومنها مُشكلات (تلوث البيئة - الإشعاع الذرى ومخاطره - تزايد إحتمالات نضوب بعض الموارد الطبيعية - المُخدرات - الإرهاب - الهجرة غير المشروعة - الأمراض الفتاكة «كالأيدز وخلافه»). وتُمثل هذه المُشكلات تحديات جديدة، بدرجات جديدة ومُتفاوته، وأشكال مُختلفة لمُعظم دول العالم، خاصة وأن التصدى لهذه المُشكلات يتجاوز قُدرات دولية أو مجموعة من الدول، ويتطلب نوعاً من التعاون والتنسيق بين الدول، ومن ثم فإن وجود مثل هذه المُشكلات وتزايد حدتها إنما يُمثل عنصراً للتغيير في البيئة العالمية الراهنة.

د- تفاقم الأزمات في دول الجنوب: إذ تكشف تقارير التنمية البشرية التي تُصدرها الأُمم المُتحدة عن حقيقة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المُتردية التي تشهدها دول عديدة في الجنوب في الوقت الراهن، بل إن بعض الحالات حدث تراجع عن بعض الإنجازات التنموية التي تحققت خلال فترات تاريخية سابقة. وتتمثل أبرز المُشكلات التي يُعاني منها الجنوب في الوقت الراهن في مُشكلة الهوية والتكامل القومى[1].

(١) وقد ترتب على هذه المُشكلة تزايد وتصاعد حدة الانقسامات والصراعات ذات الطابع القومي والعرقي والديني في عديد من الدول. وقد تفككت دول بالفعل وأصبحت دول أخرى مهددة بالتفكك الداخلي، مما أدى إلى بروز مفارقة كبرى مُتمثلة فى التزامن بين ظاهرتي العولمة والتفكك على الصعيد العالمي، ففى الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو مزيد من الترابط والتداخل بفضل ظواهر العولمة ومُتغيراتها، فإن هناك مناطق عديدة فى العالم وبخاصة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشرق وسط أوروبا عانت، وتُعاني من العديد من الصراعات الداخلية والإقليمية القائمة على إعتبارات عرقية ودينية وطائفية وجغرافية. أنظر: العميد عمرو نصار، المرجع السابق، ص٢٦١.

سادساً: مُسببات العولمة: اجتمعت عدة عوامل إلى خلق واتساع ظاهرة العولمة ومنها (ثورة تكنولوجيا المعلومات ـ التكتلات الإقليمية الدولية ا إتفاقية الجات ـ التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة ـ الشركات العالمية مُتعددة الجنسية وعابرة القارات ـ معايير الجودة العالمية ـ تزايد حركة التجارة والإستثمارات العالمية).

أ ـ تكنولوجيا المعلومات: تُعتبر تكنولوجيا المعلومات أحدث ما أفرزه التطور التكنولوجي، حيث أدى تطور تكنولوجيا النقل والإتصال لإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد، وتنامي نقل السلع جواً وبسرعة بين أسواق مُتجاورة في دول الإتحاد الأوروبي مثلاً، وحتى بين الدول العربية وأسواق دول مُجاورة. كما تطورات وبسرعة وسائل الإتصال الإلكترونية لنقل الصوت والبيانات مُتضمنة البريد الإلكترونى والفاكس والانترنت وشبكات الاتصال التليفونى العالمية السرية.

ب ـ التكتلات الإقليمية: حيث بدأت بوادر التكتلات الإقليمية في الظهور مُنذ أواخر الخمسينات، بظهور السوق الأوروبية المُشتركة في عام ١٩٥٩، ثم تكتل جنوب شرق آسيا «ASEAN» في١٩٦٧، ثم مُنتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى «APEC» في ١٩٨٩، فالسوق الأمريكية الشمالية «NAFTA» في عام ١٩٩٤، فسوق «ميركوسور» الأمريكية الجنوبية في ١٩٩٥. وأخذت التكتلات الدولية شكل أسواق مُشتركة، مما جعل من أسواق الدول الأعضاء بكل تكتل سوقاً شبه واحدة تنساب فيها

التجارة البينية بشكل أيسر، حيث حرية إنتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة[1].

جـ- الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة T.T.A.G: حيث أدى إبرام هذه الإتفاقية وما تضمنه من خفض تدريجى للتعريفة الجمركية ولحصص الاستيراد إلى الإسهام في عولمة التجارة والاستثمارات وجعلها أيسر على نطاق أسواق الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية.

د- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة: إذا لم يعد تحديد وتحليل الفرص والتهديدات يتطلب - فقط - منظوراً محلياً أو إقليمياً، بل أصبح المنظور العالمي ضرورة أساسية، وأصبح تصحيح إستراتيجية عالمية مُعاصرة يتضمن شراء سلع أو خدمات اجنبية ومُجابهة تهديدات من مُنافسين أجانب، أو التخطيط لدخول أسواق أجنبية خارج الحدود المحلية. ويتطلب التصدي لتهديدات المُنافسة العالمية لا تغنى عن السعي الحثيث لإختراق أسواق أجنبية، وقد أصبح تكوين استراتيجيات تحالفية أحد أهم سُبل ذلك[2].

هـ- الشركات العالمية: حيث تزايد حضور وتأثير وسطوة الشركات مُتعددة الجنسيات وعابرة القارات على الساحة العالمية. وهي شركات يقع المركز الرئيسي بكل منها في دولة المقر وتدير

(١) للتعرف تفصيلاً على هذه التكتلات الإقليمية، أنظر: الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى، ص١٦ ومابعدها.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع والتعرف على التحالفات الاستراتيجية للشركات العملاقة، أنظر: الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى، المرجع السابق، ص٢٣ ومابعدها.

عملياتها في أسواق مُتعددة عبر العالم، بهدف الإستحواذ على فرص سوقية مُتزايدة.

و- زيادة حركة التجارة والاستثمارات العالمية: وكان ذلك من خلال تزايد حجم الصادرات عبر العالم، وتزايد حركة الاستثمارات الخارجية، وانفتاح النُظم المالية العالمية، وجاذبية أسواق شرق آسيا للإستثمارات العالمية[1].

١ .١ العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية

١ .١ .١عولمة الجريمة

عولمة الجريمة هي الحالة التي آل إليها العالم ، بعد تطوير الجريمة تطويراً يعتمد على التقنية العلمية الحديثة ، إذا صارت الدول بلا تميز ، مستهدفة لتلك الجرائم المستحدثة ، وسيطرت تلك الجرائم المستحدثة على العقول والقدرات التقليدية .

ومن هذا المنطلق ، فإن البعد الأمني لقضية العولمة لايتقيد ببعدها في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة ، وإنما يتعلق الأمر هنا بسلم وإستقرار البشرية بما يعنى إمكانية السباحة ضد التيار[2].

---

(١) أنظر: الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى، المرجع السابق، ص٢٩ ومابعدها.

(٢) فقد طالعتنا الصحف الصادرة يوم ١٩/ ٧/ ١٩٩٨ بموافقة المؤتمر الذى عقدته الأمم المتحدة لإنشاء أول محكمة جنائية دولية دائمة في التاريخ (بموافقة ١٢٠ دولة وإمتناع ٢١ دولة ومعارضة ٧ دول). وتختص المحكمة بنظر جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، مع إقرار النظام الأساسى للمحكمة ، بما يعني تدعيم النظام القانوني الدولي المعاصر الساعي إلى ترسيخ مبادئ العدالة الجنائية ، وتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي بين جميع الدول والشعوب دون تفرقة ، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو مكافحة الإجرام الدولي وإستيعاب السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الإطار ، فإن عولمة الجريمة تشكل تحدياً لقدرات العقول البشرية في مواجهة الحاسبات الإلكترونية وبقية التقنيات Technologies التي تهدر الأرواح والممتلكات ، وليس هناك ما يمنع الإرهابيين من استعمال أسلحة الدمار الشامل Weapons of maes Destruction[1] .

وعلى نحو مواز ، فإن للعولمة بوصفها أعلى درجات أو مراحل التطور التاريخى الذي يحياه الإنسان ، إنعكاسات على الناحية الأمنية في المجتمعات البشرية ، سواء أكانت مجتمعات نامية أم في طريقها للنمو ، مجتمعات شرقية أم غربية ، إلا أن المتوقع والمعقول أن تختلف إنعكاساتها تلك درجة ونوعاً ، وتتنوع بحسب نوعية تقدم أو تحضر أو تماسك المجتمعات[2] .

١ .١ .٢ الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة في المجال الأمني

ترجع هذه الانعكاسات الإيجابية لما تتميز به آليات العولمة من سرعة وسهولة الاتصال وأدوات فائقة في حفظ واستخدام نظم المعلومات

---

(١) أنظر : الدكتور فاروق عبد السلام ، العود إلى الجريمة من منظور نفيس ، المركز العربي ، الرياض ١٩٨٩ ، ص١٣ . ولعل أخطر ما في هذه الجرائم المستحدثة ، أن أغلب النصوص التشريعية التقليدية لا تنطبق عليها ، فلا تعد الممتلكات العقلية ما لاً حتى ينطبق عليها صفة المال في جرائم السرقة كما أن إرسال فيروسات الكمبيوتر لتقضى على محتويات أجهزة الكمبيوتر مسببة خسائر فادحة ، لايعقل أن تعتبر على الإجراءات اللازمة للجرائم المستحدثة إذ لم تُعد النصوص الحالية تكفى لإجراءات الجرائم المستحدثة ، وقد ترفض بعض المحاكم إجراءات تلك الجرائم المستحدثة ، أو ترفض أدلة الإثبات فيها صارت مجرد نبضات كهربائية .

(٢) لمزيد من التفصيل حول العولمة وإنعكاساتها الأمنية المستجدة ، أنظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد، ظاهرة العولمة وتحديات إختيار القادة العرب ، مجلة الفكر الشرطى ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ وما بعدها .

والقدرات العظيمة في الإنتقال ، الأمر الذي يمكن به تزويد أجهزة الأمن ورجالها بقدرات هائلة وعظيمة تساعدهم في القيام بعبء وظائفهم[1] ومنها ما يلي :

أ ـ الإستفادة من التقدم العلمي والتقني الذي توفره العولمة ، كشبكة الإنترنت والتي توفر المعلومات بيُسر وسهولة وكفاءة وفعالية ، وبالتالى تُسهم في تطور عمليات البحث الجنائي والتدريب والتعليم وإجراء البحث العلمي الأمني ، كما تُسهم في عملية التدفق المعلوماتي ومرونتها وإستمرارية مُتابعتها عبر الحدود الإقليمية وخارجها .

ب ـ زيادة وتنوع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمُشاهدة، مع تمتعها بحرية أكثر في عمق وانفتاح أوسع على المجتمع ، الأمر الذي يُعطيها القُدرة الأوسع على التأثير الإيجابي أو السلبي في الجماهير ، وأيضاً تعمل بنشاط على إزالة الفجوة وتحقيق التقارب بين الشُرطة والجماهير .

جـ ـ زيادة فرص وإمكانات التعاون الأمني في مجال نقل الخبرات والمعلومات المُسجلة عن المُجرمين ، وكذا زيادة عقد الإتفاقيات الأمنية والمؤتمرات العلمية في المجال الشرطى ، وزيادة التعاون بين أجهزة الشُرطة في مُختلف الدول لمُلاحقة المُجرمين ، ومُقاومة العصابات الدولية والجريمة المُنظمة والجماعات الإرهابية ، الأمر الذي يؤدي لزيادة تقارب أنماط وأساليب الشُرطة في مُقاومتها

---

(١) أنظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد ، إتفاقية الجات كآلية نحو الإتجاه للعولمة ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للإستعلامات بالقاهرة ، العدد ٧٢ ، ١٩٩٩ .

للجريمة العابرة للحدود ، وزيادة اعتمادها على الإمكانات العلمية والتكنولوجية .

د ـ زيادة الحس والوعي الأمني لدى الأفراد ، نتيجة لكثافة نقل أخبار الجريمة بأنواعها المُختلفة ، وزيادة الوعي الثقافي والتعليمي لديهم ، الأمر الذي يجعلهم على علم ودراية أكثر بأخطار الجرائم وأساليبها ، ويُزيد من تأثيرهم بنتائجها ، وهو ما ينعكس على زيادة تعاونهم مع جهات الأمن .

هـ ـ عدم إمكانية إخفاء أي مُمارسات شُرطية أو أمنية عن النشر والعلانية سواء أكانت مُمارسات قانونية أو غير قانونية ، حيث بات في إمكان شتى وسائل الإعلام أن تُنقل تلك المُمارسات للكافة ، الأمر الذي يجعل المُمارسات الشُرطية أكثر رُقياً وإنسانياً ، وأيضاً يُخضعها دوماً للرقابة الشعبية والجماهيرية ، ويدفعها للبحث عن النُظم الحديثة والمُتقدمة والتكنولوجية في كشف الجرائم بدون انتهاك حُرمات وحُريات المواطنين .

و ـ الإسهام في عملية التدفق المعلوماتى ومرونتها واستمرارية متابعتها عبر الحدود الإقليمية وخارجها خاصة أن الأعمال الشُرطية في مجال البحث الجنائي والسياسي لاسيما عقب الإنتقال لمسرح الجريمة وتباين الآثار التي ترتبط به إزاء اتخاذ القرار ، ارتباطاً وثيقاً وحتمياً على إعتبار أن صورة إتخاذ القرار وكيفيته وماهيته وطبيعته من أدق الأعمال بالنسبة لرجل الشرطة[1] .

(١) ويترتب على القرار الشرطى اتخاذ مواقف قد تمس من قريب أو من بعيد حريات الأفراد وهي بالطبع مواقف شرطية وقانونية غاية في الأهمية ، على إعتبار أن مثل تلك القرارات تصدر بصورة سريعة ودقيقة لمواجهة مواقف أمنية تمس أمن المجتمع فى أعز مايملك وهو أمنه وسلامته وتجهض القانون الوضعي بل والدولي أيضاً . انظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد ، ظاهرة العولمة وتحديات اختيار القادة في الشرطة ، مرجع سابق ، ص ٣ .

ز- انتشار مفاهيم ومبادئ الديمقراطية بما تحمله من فرص النمو وإزدهار الدول والبعد عن التخلف والقضاء على مشاكل المواطنين ، الأمر الذي يزيد من فعاليتهم ومشاركتهم في إدارة شئون بلادهم ، ومن ناحية أخرى يساعد ذلك على القضاء على المشاكل الإجتماعية والاقتصادية التي تعد بيئة صالحة لنمو وانتشار الجريمة .

١ .١ .٣ الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني

وترتبط هذه الإنعكاسات السلبية لظاهرة العولمة ، بإعتبار أن الأمن وظيفة إجتماعية . وعلى ذلك فإن الإنعكاسات السلبية لظاهرة العولمة هي إنعكاسات ذات صفات وخصائص إجتماعية أو سياسية أو إعلامية أو إجتماعية أيضاً ، وغالباً ما يكون لها مداخل اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية أو إجتماعية خالصة ، وتتمثل الإنعكاسات السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني في الآتى :

أ -اسقاط الحواجز والحدود والفواصل بين الدول أمام عمليات التدفق الإعلامى والبث الإذاعي والتليفزيوني ، من خلال القنوات الفضائية والتي يُمكن ضبطها أو التحكم فيها ، بل إن قُدرات الدول على القيام بذلك تتراجع بشكل ملحوظ ، مع استمرار التقدم التقنى في هذا المجال ، فضلاً عن عدم امتلاك الإمكانيات والمقومات اللازمة لفرض رقابة كاملة على الإنترنت ، وهذا يجعل دولاً عديدة عُرضة للتأثيرات السلبية الوافدة عبر البث الفضائي والإنترنت ، وهو ما يؤدي لزيادة التأثير بقيم وعادات وتقاليد وافدة ، مما يؤدي إلى تفكك وتحلل المُجتمعات ، الأمر الذي يُهدد السلام

الاجتماعي، ويعكر صفو الأمن الداخلى ، ويُهدد مُعتقداته وخصوصياته الحضارية[١] .

ب ـ إنتشار الإنعكاسات السلبية والتأثيرات الضارة للعولمة وآلياتها وأدواتها على بعض الفئات الاجتماعية وخاصة على النشء والشباب ، الأمر الذي يُزيد من إحساسها بالاغتراب الإجتماعي، وهو ما يُضعف من تجانس وترابط تلك المُجتمعات وكذا يُضعف برامج التنمية ، مما يؤدي إلى الوقوع في براثن الجريمة وشرورها وبالتالي زيادة العنف والتفكك الأسري، وجرائم المُخدرات وجرائم الأحداث الجانحين[٢] .

جـ ـ ضعف عمليات وإجراءات الوقاية من الجريمة المُستجدة والوافدة من الخارج بصفة خاصة ، فمهما كانت فاعلية عمليات المُكافحة الأمنية للجريمة، فإنها تظل قاصرة على تجفيف منابع الجريمة والقضاء على أسباب تزايدها ، وهو ما يُحتم ضرورة تضافر جهود مُختلف الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية والتربوية والثقافية والاجتماعية والدينية من أجل تحقيق هذا الهدف ، وتحصين مُختلف فئات المجتمع من مخاطر الجريمة والإنحراف[٣] .

د ـ زيادة تأثير فئات وطوائف مُعينة من أبناء المجتمع الواحد بموجب

---

(١) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية فى الوطن العربى ، قضايا وتساؤلات حول المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، الظواهر والقضايا الأمنية على مشارف القرن القادم ، الشرطة ، العدد ٣٠٠٧ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ١٦ .

(٣) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية فى الوطن العربى ، قضايا وتساؤلات حول المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

البث والإعلام وإنبهارهم بما يُشاهدونه من أنواع ثقافية مُختلفة عنهم في السلوك، الأمر الذي يؤدى إلى وجود فئة تنفصل عن بقية أبناء المجتمع الواحد ، وهو ما يؤدي لزيادة إنقسام المُجتمعات وإحداث الفرقة وعدم التوافق بينها، وهو ما يُشكل بيئة صالحة للإجرام.

هـ- زيادة تأثير الأفراد بأفلام العنف والجريمة التي تنقل عبر القنوات الفضائية والإنترنت ، الأمر الذي يدفع بعض الشباب كي يتقمصوا ما يُشاهدونه بها ويُحاولون تقليد ابطالها وفق ظاهرة (التقمص الوجدانى) ، فتزداد أعمال العنف والجريمة .

و- أدت سيطرة الشركات عابرة القارات على نسبة كبيرة من الإقتصاد العالمى، وما إستتبعه ذلك من سهولة تدفق الأموال بين الدول، على سرعة تأثير الأسواق الداخلية فيها بالأزمات الإقتصادية والمالية التي يُمكن أن تحدث في دولة تبعد عنها آلاف الآميال ، الأمر الذي يُلقي بظلاله على الأوضاع الإجتماعية والأمنية داخل المجتمع ويجعل منها بيئة مُناسبة لظهور الجريمة والعنف.

ز -إزدياد مُعدل وجود وإنتشار أنواع مُعينة من الجرائم، والتي تقوم بها العصابات المُنظمة، لعمليات التهريب عبر الحدود الوطنية، سواء كانت لبضائع مسموح بتداولها ولكن بإجراءات إدارية ومالية مُعينة، أم لبضائع يمنع حيازتها وتداولها إلا وفق شروط مُعينة، كتهريب المُخدرات والأسلحة بأنواعها، وكذلك إزدياد عمليات تزوير المُستندات والآثار واللوحات والأعمال الفنية ذات القيمة العالية ، وذلك باستغلال ما تتيحه تقنية الكمبيوتر والإتصال عبر الدول من إمكانات لم تكن تتوافر من قبل .

ح ـ ظهور أنواع جديدة من الجرائم ذات الصفة الاقتصادية لم تكن معروفة من قبل ، مثل جرائم غسل الأموال وانتقالها من دولة لأُخرى لإستغلالها في تمويل أنشطة مشروعة وأُخرى غير مشروعة[1] .

ط ـ تنامي نشاط جرائم العصابات المُنظمة ذات التنظيم الدقيق والإمكانات الواسعة والأدوات العلمية فائقة التقدم ، والتي تأخذ من عمليات تهريب المُخدرات والأسلحة والمواد النووية والأعضاء البشرية والذهب والأحجار الكريمة أسلوباً لعملها .

ى ـ تحول نسبة كبيرة من أنواع الجرائم العادية والتقليدية إلى جرائم تتم بواسطة مُجرم مُثقف ، يستخدم ذكاءه وإمكاناته وقُدراته العلمية والعقلية في ارتكاب جريمته ، التي تعتمد في إرتكابها على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذي يستلزم أن يكون رجل الشُرطة على مُستواها العلمي والتدريبي والتسجيلي ، ومُزوداً بإمكانات مُناسبة لها .

ك ـ سرعة إنتقال الأساليب الإجرامية الجديدة والمُبتكرة وطُرق إرتكاب الجرائم بين التشكيلات العصابية بعضها البعض ، وزيادة تعاونها وإعتمادها على أفراد من تشكيلات عصابية أُخرى للقيام نيابة عنها ببعض المهام التي توكل إليها .

ل ـ تُفسح ثورة المعلومات والإتصالات مجالاً واسعاً لما يُعرف بـ(الإرهاب المعلوماتي) ، خاصة وأن شبكة ونُظم المعلومات

---

(١) أنظر : الدكتور محمود وهيب السيد ، غسل الأموال جريمة العصر ، مجلة الأمن العام ، العدد (١٥٥) ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٤٢ وما بعدها

المُتطورة أصبحت تُمثل العصب الرئيسى لكثير من أنشطة الدولة والمجتمع ، وهو ما يعني أن أي إختراق خارجي لشبكات المعلومات في دولة من الدول ، أو أية عمليات تخريبية تلحق أضراراً كلية أو جزئية بها ، فإنه يُمكن أن يترتب عليها إصابة الدولة أو بعض قطاعاتها الحيوية بالشلل ، فضلاً عن تعريض مصالحها الوطنية للخطر .

م ـ ظهور أنواع حديثة من الجرائم لم تكن تعرفها البشرية من قبل مثل جرائم تلوث البيئة ، من خلال إحداث تلوث عمدي أو غير عمدي لشواطئ بعض الدول عن طريق مُخلفات تُلقي من السفن ، أو تلوث البيئة بالنفايات الذرية والتي تلقى بالبحار أو تدفن باراضى بعض الدول دون علمها ، أو الاستخدام السيئ لبعض الغازات المنزلية التي تؤثر على الأوزون فترتفع درجة حرارة الأرض وتُهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية بالخطر ، فضلاً عن زيادة مخاطر إمكانية إستخدام الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية في العمليات الإرهابية والإجرامية .

ن ـ صعوبة إحكام قبضة القانون على رجال العصابات والجريمة ، نتيجة ما تُقدمه لهم التكنولوجيا المُتقدمة من مُساعدات ، تُمكنهم من إرتكاب الجرائم بسهولة ، وهو ما يُشكل تحدياً جديداً على رجال الأمن مُجابهته .

س ـ تصاعد موجات العنف والإرهاب ، وهي من أكثر المشاكل والأزمات التي تمر بها بعض دول العالم ، ولا يرتبط بأنظمة حكم معينة ، أو حتى بديانات محددة[1] .

(١) مثل حادث الإنفجار الشديد في المبنى الحكومي بأوكلاهوما سيتى عام ١٩٩٥ ، والهجوم على مترو الأنفاق بطوكيو بغاز السارين بمعرفة طائفة (أوم ستيزيكو) . أنظر : الدكتور محمد الدنيا ، الإرهابيون الجدد ، مجلة الشرطة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠ وما بعدها .

ع ـ تفاقم مشكلة الهجرة غير المشروعة لدول الشمال المتقدم والناتج عن إستمرار تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العديد من دول الجنوب[1] .

ف ـ ظهور أنواع حديثة من الجرائم لم تكن تعرفها البشرية من قبل من جرائم تلوث البيئة مثل إحداث تلوث عمدي أو غير عمدي لشواطئ بعض الدول عن طريق مخلفات تلقى من السفن ، أو تلوث البيئة بالنفايات الذرية والتي تلقى بالبحار أو تدفن باراضي بعض الدول دون علمها[2] .

١ . ١ . ٤ أهم التهديدات التي تواجهها أجهزة الأمن في عصر العولمة

أشارت الدراسة الإستقصائية الثانية للأُمم المتحدة عن إتجاهات الجريمة ، وكذا التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لمؤتمر الأُمم المُتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذي عُقد في هافانا بكوبا خلال الفترة من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ تحت عنوان« عمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجية منع الجريمة» إلى ما يلي :

---

(١) وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة النزوح البشري من مناطق التوتر والصراع إلى المناطق الآكثر أمناً ، الأمر الذي يترتب عليه مشكلات إجتماعية وأمنية . أنظر مجلة الحوادث اللبنانية فى ٨/ ٣/ ١٩٩٦ ص ٦ ومابعدها .

(٢) ومن هذه الأمثلة أيضاً الإستخدام السيئ لبعض الغازات المنزلية التي تؤثر على الأوزون فترتفع درجة حرارة الأرض وتهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية بالخطر ، كذا زيادة مخاطر إستخدام الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية فى العمليات الإرهابية .

١ ـ زيادة مُعدلات الجريمة في دول العالم ـ وتشير التنبؤات بأن معدل الجريمة سيرتفع بشكل كبير في الدول التي تتسم بمعدلات زيادة سكانية منخفضة، في حين يرتفع في الدول التي تحقق معدلات زيادة سكانية أكثر من ذلك.

٢ ـ أظهر التقرير حقيقة لافتة للنظر فحواها أن معدلات الجرائم الخطيرة في تزايد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، وقد أرجع التقرير ذلك إلى القرارات التي تمر بها هذه الدول وأبرزها ما يلي[1]:

أ ـ سهولة الإتصال وسرعة الإنتقال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة لاتفصلها المسافات ولاتمنع الحواجز الإنتقال من جزء إلى آخر في توقيتات لاتذكر من عمر الزمن . هذه الثورة المذهلة في هذين المجالين كما كانت السبب في التقدم والحضارة التي نعيشها ، فإن لها آثارها السلبية التي انعكست في انتشار الجريمة وظهور أنماطها الجديدة ، يتحقق ذلك في تاثير مشاهد العنف والإثارة التي تبثها أجهزة الإعلام الخارجى على الفئات المجتمعية ذات القابلية العالية للتأثير كالأطفال والمراهقين بسلبيات الثقافات الدخيلة.

كما أدت سرعة الانتقال إلى اتساع المجال الحيوي لنشاط العصابات الدولية والمنظمات الإرهابية ، فظهرت لها فروع إقليمية ، وإعتمدت على الوكلاء والوسطاء لتسهيل أعمالها وبسط نشاطها.

(١) وتشير الإحصائيات (عام ٢٠٠٠) أن النسبة بلغت في النوع الأول من الدول ٢٣٪ بعد أن كانت ١١٪ فى فترة السبعينات ، وقد تركزت فى جرائم المخدرات والسرقة بالإكراه والإحتيال والغش والإعتداء والقتل العمد. أنظر تقرير الأمين العام للأُمم المُتحدة المقدم للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٨٢).

ب- سرعة التغيير الإجتماعي والحضاري الذي يشهده عالمنا المعاصر مما افرز أنماطاً جديدة من العلاقات الإجتماعية والظواهر التي أطلت من بينها ظاهرة الجريمة بسماتها الحديثة وأشكالها التي لم نعرفها من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي، وجرائم سرقة المصارف عن بعد ، وسرقة الأعضاء البشرية.

جـ- ازدياد سطوة العصابات الدولية ، فقد ترتب على انتشار الجريمة المنظمة التي تتسم بالتمويل والعنف والتدويل، ما تحققه من أرباح مالية طائلة أن ظهرت عصابات قوية تضم جيوشاً من المجرمين المدربين المسلحين، وتتمتع بنفوذ هائل وإمكانيات غير مسبوقة مكنها من مد نشاطاتها إلى العديد من دول العالم، وأصبحت تمثل خطراً داهماً ليس فقط على دولها وإنما أيضاً على الدول الأخرى، وتهديداً صريحاً على أجهزة الأمن ومعوقاً لها عن أداء دورها في مكافحة الجريمة وتحقيق الإستقرار، ولم تعد المافيا هي النموذج الوحيد في مجال الجريمة المنظمة، بل ظهرت عصابات أقوى تنظيماً وأوسع نفوذاً في العديد من دول أمريكا اللاتينية ودول المثلث الذهبى، أمتد نشاطها ليشمل كافة قارات العالم.

د- يُعاني الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من مشاكل هائلة لها انعكاساتها الأمنية الخطيرة ، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة في غالبية دول العالم وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون أسفل خط الفقر، وكلنا يعلم العلاقة الوثيقة بين البطالة والفقر والجريمة، فالكساد العالمى امتد من الولايات المتحدة إلى أوروبا خاصة المانيا الموحدة وإنجلترا ، وآسيا خاصة اليابان وكوريا واندونيسيا ولم ينجح منه معظم إقتصاديات دول العالم .

هـ- يشهد المجتمع الدولي حالياً تصاعداً في حدة التطرف بكافة أشكاله وصوره سواء الديني أو العرقى أو القبلي المصحوب دائماً باللجوء إلى العنف لفرض منهجه عن طريق القسر ، وبيئته دائماً هي تيارات التفكك والتوقع في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى الوحدة والتجانس ، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً وتحدياً هاماً لأجهزة الأمن في تلك الدول .

لقد أصاب الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين تطور كبير أملته ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي ومعطياتها حيث أضفي عليها أبعاداً جديدة لم نكن نألفها من قبل ظهرت في أشكالها وأساليب إرتكابها . وبالقطع لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعيش بمنأى عن الإجرام وآثاره، فقد تميزت الجريمة في العصر الذي نعيش فيه ـ النصف الثانى من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين ـ بخصائص معينة يجب أن نخطط لمواجهتها . ومن هذا المنطلق يتعين على جميع الأجهزة الأمنية وضع خطط إستراتيجية وبرامج فاعلة لمواجهة الجرائم المستحدثة التي أفرزتها العولمة، ويكون ذلك من خلال التخطيط الأمني الذي خصصنا له هذا المبحث التالي لعرض مفاهيمه الأساسية في عصر العولمة .

١ .٢ المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمني فى عصر العولمة

١ .٢ .١ مفهوم التخطيط الأمني

من المؤكد أن التخطيط الأمني قد بات ضرورة حتمية حيث ينبغى لكل مجتمع أن يعمل على تحقيقه وترجمته واقعياً وتفعيله وفق القواعد العلمية المتعارف عليها في عالم التخطيط وعلم الإستراتيجيات . وقد ودعت المُجتمعات القرن العشرين ووضعت خطواتها في القرن الحادى والعشرين ،

الأمر الذي يفرض على المسئولين في كل مجتمع الأخذ بأسباب العلم ونظرياته ومخترعاته وتقنياته بما يحقق متطلبات الحاضر والتزاماته وبما يتيح التنبؤ بالمستقبل وتبعاته، وبما يضمن مواجهة التحديات الأمنية التي يفرضها عصر العولمة.

ويتفق التخطيط في الشرطة في جوهره مع التخطيط العام. فهو يعني تحديد الوسائل التي تبلغ بها الشرطة أغراضها وتحقيق أهدافها. وأهداف الشرطة في أى مجتمع واضحة فهي التي تصون وترعى وتحمي الحريات والأملاك، والسيطرة على الجريمة ومنعها قبل أن تقع وما يتطلبه ذلك من توفير الأمن والأمان، وحماية النظام العام داخل المجتمع وذلك بمراعاة الحفاظ على الصحة العامة والسكينة العامة والأمن العام.

والشرطة كجهاز تنفيذى داخل المجتمع يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق الإنضباط داخل المجتمع فهي اليد التي تنفذ القانون وهي التي تنظم السلوك ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تخطيطاً منظماً لكافة العمليات المستقبلية التي تقوم بها الشرطة، سواء ما تعلق منها بسياساتها العامة والإجراءات أم العمليات الإضافية المختلفة.

وهناك عدة طرق لتقسيم خطط الشرطه إلى أنواعها المختلفة على أنه يمكن الإكتفاء هنا لمجرد تسهيل مناقشة الفكرة بصورة منظمة بتقسيمها إلى خمسة أنواع هي خطط (إجرائية ـ تكتيكية ـ عمليات ـ خطط الإدارة ـ خطط بالتعاون مع هيئات أخرى غير هيئة الشرطة).

ومع أنه من المحتمل أن يكون هذا التقسيم ومسمياته موضع خلاف إلا أن هذا لن يغير من قيمته لأن التخطيط عموماً سيحتاج دائماً إلى معاودة البحث فيه بإستمرار[1].

(١) أنظر: التخطيط فى مجال الشرطة الدكتور ويلسون، ترجمة اللواء شفيق عصمت، القاهرة، يونيو ١٩٦٨، الطبعة الأولى، ص٢٣.

١ .٢ .٢ مُتطلبات التخطيط الأمني ومُحدداته في عصر العولمة

يقوم مجموعة من الخبراء والمتخصصين في شئون التخطيط بالإضافة إلى مجموعة القيادات الأمنية المتميزة بتكوين منظومة علمية أمنية قادرة على الإنتقال بالجوانب والأسس النظرية للتخطيط إلى الميدان العلمي والتطبيقي من خلال تلك المتطلبات والمحددات الآتية[١] :

١ ـ تحديد الغايات الرئيسية والأهداف البعيدة والقريبة : إن تحديد مجموعة من الغايات والأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي الأمني إلى تحقيقها من أهم الوسائل التي ينبغي ابتداء وانتهاء ألا تغيب عن أعين خبراء التخطيط الاستراتيجي الأمني ، ومن المتصور أن تبدأ عملية تحديد الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية بتحليل موقفها المتكون من أمرين أساسيين هما . البيئة الداخلية ، البيئة الخارجية ويرى مجموعة من الخبراء أهمية القيام بقياس المتغيرات التي تؤثر في الوضع الأمني باعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها[٢] .

٢ ـ وجود عقلية علمية ومنهجية تجمع بين حقائق العلم وحقائق الأخلاق : يُعتبر وجود مثل هذه الذهنية العلمية المنهجية القادرة على الربط المحكم والوثيق بين حقائق العلم والأخلاق من أهم

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، أنظر : التخطيط الأمني ، مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بدبلوم إدارة الشُرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية ، مرجع سابق ، ص١٩٣ ومابعدها .

(٢) أنظر : الدكتور عبد الكريم ابو الفتوح درويش ، نحو الأخذ بمفهوم الإدارة الاستراتيجية في مجال المؤسسات الشرطية ، مجلة كلية الدراسات العليا ، العدد الثانى ، ص ٤٩٦ .

التقنيات التي يجب إعطاؤها أولوية خاصة نظراً للنتائج المترتبة عليها . ذلك أن من أخطر ما يسيء للتخطيط الاستراتيجي ويعرقل تحقيق الأهداف المنوطة به عدم وجود تلك الرؤية الشاملة التي تتميز بها عقلية القائمين على التخطيط ، وهذه العقلية هي القادرة على تجاوز مظاهر التخلف الإداري[1]، وفهم مجالات التنمية الإدارية الحاضرة والمستقبلية ، والقادرة على الربط بين العلم وبين الأخلاق في منظومة واحدة .

وقد يثور التساؤل حول كيفية إيجاد مثل هذه العقلية العلمية والمنهجية ذات الرؤية الشاملة داخل الإدارة وما هي الطرق الكفيلة باستمرار وجودها وإثراء دورها ؟ والجواب أنه على الرغم من صعوبة وجود مثل هذه العقلية من الناحية العملية وبالخصوص عندما تكون مثالب الإدارة كثيرة ، فإنه بالإمكان الإشارة لعدد من الخطوات العملية والمنهجية لايجاد هذه العقلية .

أ- تكريم المتميزين وتحفيز الباحثين وتشجيع المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية .

ب- ضرورة اهتمام القيادة العليا بإيجاد مناخ علمي ومنهجي وإثراء التفكير الإبتكاري سواء داخل المؤسسات الإدارية في الدولة أو في مختلف المؤسسات في المجتمع .

جـ- قيام القيادات العليا الأمنية بتكوين مراكز ومعاهد عليا تتولى تقديم دورات تدريبية تتحقق في مخرجاتها هذه العقلية العلمية والمنهجية من خلال ما تتلقاه من معلومات ومهارات .

---

(١) د. صلاح الدين فوزي، الإدارة العامة بين عالم مُتغير ومُتطلبات التحديث، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤٨ وما بعدها .

د ـ وجود قيادة مُتميزة تشجع الإبداع والإبتكار وتجيد صناعة القرار : لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية ودور القيادة في التخطيط الاستراتيجي الأمني ، فإذا كانت الإدارة المؤقتة لايمكن أن تستغنى عن القيادة فكيف إذا كان الأمر على مستوى تخطيط إستراتيجي يشمل عدداً كبيراً من الأجهزة والإدارات ويشمل مجموعة من الموارد البشرية والفنية ويتوسع في مهمته الزمنية حيث يمتد من الحاضر إلى عمق المستقبل ، من هذا المنطلق فإن وجود قيادة متميزة متفوقة تتصف بالإخلاص في العمل والقدرة على الإبتكار والنبوغ هو أمر ضروري جداً للتخطيط الاستراتيجي الأمني ، حتى إنه يمكن القول بأن فشل أي تخطيط إستراتيجي أمني إنما يقع على عاتق القيادة وليس من الصعوبة وجود مثل هذه القيادة المتميزة والمخلصة التي تعمل على تغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة ، إذ يمكن عن طريق وضع معايير دقيقة ومحددة لايمكن لأي شخص تجاوزها الوصول إلى مرتبة قيادية عالية .

هـ ـ وضوح الأهداف وتفعيل الرقابة والمتابعة والتقويم : إن الأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيقها على قدر كبير من الأهمية ، لكن على الرغم من ذلك فقد تغيب تلك الأهداف عن صانعي القرار أو المسئولين عن التخطيط خلال عملية التطبيق فيكون هذا الغياب سبباً في الفوضى التي تصيب مسيرة التخطيط وقد يؤدى إلى إيجاد خلل كبير فيه .

ومن هذا المنطلق ينبغي على المشرفين على التخطيط إستمرار حضور الأهداف في كل عملية من عمليات التخطيط وعند كل مرحلة من مراحلة ، فالهدف إذا كان واضحاً ودائم الحضور ينعكس

أثره على الوسائل والتقنيات المستخدمة من جانب، وعلى القرارات المتخذة من جانب آخر فضلاً عن دوره في عمليات المتابعة والتقويم والرقابة والمراجعة.

كذلك ينبغي استمرارية عملية المتابعة والتقويم بإعتبارها أدوات لمعرفة حقيقة ما يجري داخل إدارات التخطيط الاستراتيجي وحقيقة المراحل التي تم الإنتهاء منها وحقيقة المراحل المتبقية وكيفية الربط بين الأهداف والوسائل.

إن هذه المقدرة العلمية[1] تجعل المسئولين عن التخطيط والمشرفين على مراحله في موقع السيطرة على التخطيط حيث يمكنهم أن يعرفوا أين وصل التخطيط وماذا حقق في تلك الفترة الزمنية التي قطعها؟ وهل يحتاج الأمر إلى تعديل الأهداف أو تغيير في الوسائل والتقنيات أو تبديل في الأدوار والأجهزة والإدارات.

لكن كيف بالإمكان إيجاد هذه المقدرة العلمية والمعيارية المرتبطة بالمتابعة من جانب والرقابة من جانب ثان والتقويم العلمي السليم والهادف من جانب ثالث وما هي الوسائل والآليات والتقنيات الكفيلة بتحقيقها ؟ والجواب أنه بإمكان القيادات الأمنية المتسمة بالعملية والمنهجية والمرونة تكوين عدد من اللجان المتخصصة التي يكون أعضاؤها على درجة عالية من الخبرة والكفاءة والنزاهة، ويكون اختصاص إحدى هذه اللجان يرتبط بمتابعة ما تم الاتفاق عليه من خطوات علمية ضمن الإستراتيجية الأمنية خلال تنفيذها،

---

(١) أنظر: اللواء مدحت سيد زعتر، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد التاسع، ص١٧.

بالإضافة إلى تكوين لجنة عليا للتقويم العلمي لمراحل الخطة الاستراتيجية أو عند الإنتهاء من تنفيذها .

ويمكن لضمان حسن سير هذه اللجان وجود زيارات مفاجئة من قبل القيادات الأمنية العليا للتعرف بنفسها على الخطوات التي تم اتخاذها والمراحل التي تم إنجازها والعقبات التي تواجه المنفذين ، وغير ذلك حيث تلعب الزيارات على المكان دوراً اساسياً في المتابعة والرقابة والتقويم العلمي الهادف والسليم ، فضلاً عن جميع العاملين وكذلك الجمهور المتعامل مع المشروعات الإستراتيجية وإدارتها المختلفة على تقديم الملاحظات وكشف الأخطاء النظرية أو العلمية في الاستراتيجية الأمنية لتقديمها للقيادات الأمنية العليا للعمل على تعديل الخطة إذا كانت تلك الملاحظات على المستوى المطلوب .

هـ- وجود قاعدة بيانات ومركز للمعلومات : ومن الوسائل والتقنيات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي الأمني وجود قاعدة بيانات أو مركز علمي يضم منظومة كبرى من المعلومات العامة الشاملة والمتخصصة ، حيث يكون من المستحيل إجراء تخطيط استراتيجي أمني قادر على تحقيق الأهداف والغايات ضمن الحدود الأمنية والإمكانات المتاحة إلا إذا ارتكز هذا التخطيط على قاعدة معلوماتية علمية وإحصائية يتم ترتيبها منهجيا ، حسب نظام علمي متفق عليه ويحقق الغاية المنشودة من وجوده ، ويهيىء للتخطيط الاستراتيجي كل ما يلزم من البيانات والمعلومات بالسرعة المطلوبة والدقة العلمية المنشودة .

ويمكن القول بأن من الضروري لهذه القاعدة العلمية من البيانات أن تتضمن ما يلي[1]:

- إحصاءات وبيانات شاملة عن الأوضاع التعليمية والتدريبية في المجتمع ونسب الكفاءات فيه وغير ذلك ما يرتبط بالجوانب الثقافية والعلمية والبحثية.
- بيانات وإحصاءات شاملة عن القطاع الأمني والجريمة وما في حكمها.
- إحصاءات دقيقة وبيانات عن التركيبة السكانية في المجتمع، ونسبة المقيمين ومعدلات الوفيات والمواليد والهجرة والحالة التعليمية وغير ذلك من المتغيرات.
- إحصاءات وبيانات شاملة عن جميع الخطط والبرامج السابقة سواء كانت خططا خاصة بقطاع معين أو تلك الخطط العامة للدولة.
- إحصاءات محددة وبيانات عن الأحوال الاقتصادية في المجتمع والبطالة ونسب العاملين من مختلف الجنسيات والموارد وغيرها من الإمكانيات المادية والاقتصادية المتاحة.
- و- التعرف الدقيق على كافة المشكلات الراهنة والمتوقعة: من المتعارف عليه في علم التخطيط أو غيره من العلوم ألا يخلو عمل من العوائق التي قد تعترض طريقه، ومن عقبات ومشكلات تواجه مسيرته،

---

(١) أنظر: المقدم عبد الله محمد الطويجى، الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت، رسالة دكتوراة مُقدمة إلى كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة المصرية، ٢٠٠٠، ص١٥٥ ومابعدها.

بحيث تعتبر تلك المشكلات وتلك العوائق بمجموعها تحديات عنيفة إن لم يتمكن القائمون على ذلك من معرفتها وحصرها ووضع الحلول المناسبة لها ، فقد تؤدي إلى إفشال العمل وإخفاق الخطط والبرامج ، فإذا كان الأمر يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الذي قد يغطي فترة زمنية كبيرة وبعيدة المدى ويشمل إدارات مختلفة ويستقطب أجهزة إدارية مساندة ويستثمر موارد وإمكانات بشرية وفنية ومادية كبيرة ، فإن ذلك يعني أن المشكلات والعقبات التي تواجه مثل هذا التخطيط قد تكون كبيرة[1] .

ولكن التساؤل الذي يثور هو كيف يمكن تحقيق مثل هذا الحصر للمشكلات والتحديات والعوائق وما هي الآلية المطلوبة للوصول إلى ذلك؟ والجواب أنه بإمكان القيادة الأمنية في القطاع المخطط له الإلتزام ببعض الخطوات للوصول إلى الغاية المنشودة والمتمثلة بالتعرف الدقيق على كافة العقبات التي يمكن أن تواجه التخطيط الاستراتيجي حاضراً ومستقبلاً ، ومن هذه الخطوات على سبيل المثال لا الحصر[2] :

- قيام القيادة الأمنية بإستطلاعات للرأي والاستبيانات التي يتم توزيعها على عينات داخل الإدارات الأمنية والتي يكون الهدف من بيانات تلك الإستطلاعات الوصول إلى حصر شامل لكافة المشكلات التي يراها افراد العينة أنها عقبات في طريق الإستراتيجية الأمنية .

---

(١) أنظر : اللواء محمود السباعى، إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٩٦ .

(٢) أنظر : الدكتور ويلسون، التخطيط فى مجال الشرطة، ١٩٦٨، ص ٢٦٢ .

- يُمكن للقيادة الأمنية الواعية أن تستفيد من الدراسات والأبحاث التي يقدمها رجال الأمن المتخصصين ، حيث يمكن أن تحتوى هذه الدراسات على كثير من المشكلات الأمنية وحلولها .
- قيام الإدارة الأمنية بإرسال خطابات رسمية إلى جميع الإدارات الأمنية التابعة لها تتضمن تساؤلات عن جميع المشكلات التي تراها تلك الإدارات أنها عقبات في طريق الخطة الإستراتيجية الأمنية الراهنة .

وهكذا تتعدد الطرق التي من خلالها يمكن الوصول إلى أفضل حصر للمشكلات الأمنية سواء الراهنة أو المُستقبلية .

ز- وجود إدارات متعاونة تستثمر كافة الإمكانات المتاحة : تلعب الإدارة في وقتنا الحاضر دوراً مهماً في الوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى بلوغها ، وخاصة أن الإدارة قد باتت في عصرنا الحاضر الذي يطلق عليه عصر الإدارة ، كانت عنصراً اساسياً من عناصر المؤسسة أو المنظمة . ومن المؤكد أن القطاع الذي يخضع للتخطيط الاستراتيجي غالباً ما يتكون من إدارات مختلفة وأجهزة إدارية متعددة ، سواء كانت تسمى بالإدارات الفرعية أم الإدارات العامة ولكل إدارة تخصص محدد في التنظيم الهيكلى للقطاع كله ، ما يعنى أن لهذه الإدارات تأثيراً كبيراً في عملية التخطيط الاستراتيجي ، خاصة بحيث ينبغى أن تكون تلك الإدارات على وعي كامل بعملية التخطيط ، وأن تمتلك القدرة العلمية لمعرفة الإمكانات المتاحة وإستثمارها أفضل استثمار وتقديم المعلومات الصحيحة والوافية إلى القيادة العليا المشرفة على التخطيط الاستراتيجي .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في التخطيط الأمني في عصر العولمة : للتخطيط الأمني في عصر العولمة عوامل مؤثرة فيه وتنقسم تلك العوامل إلى عوامل بشرية وإجتماعية وعوامل شُرطية .

١ ـ العوامل الشرطية التي تؤثر في التخطيط الأمني : تؤثر بعض العوامل الشرطية في فاعلية التخطيط الأمني[١] ومن هذه العوامل :

أ ـ إيمان المخطط الشرطي بأهمية التخطيط كوسيلة لتنفيذ برامجه .

ب ـ دقة البيانات الشرطية المستخدمة في التخطيط الشرطي .

جـ ـ مدى بساطة فهم الخطط الأمنية الموضوعة .

د ـ مدى توفر الوعي التخطيطى لدى القيادة الشرطية ومدى إقتناع هذه القيادة بالتخطيط كمنهج وأسلوب عمل .

هـ ـ مدى توافر القيادات التخطيطية المتميزة في المستويات المركزية والقطاعية والإقليمية .

و ـ صرف الحوافز المادية والمعنوية التي تحفز المبدعين وتكافئ الملتزمين وتحاسب المقصرين ، وتعاقب المهملين .

ز ـ مدى تقدم أساليب العمل والنظم والقوانين التي تهتدى بها أجهزة الشرطة التخطيطية .

ح ـ التنسيق بين مجموعة العاملين بإعتبار أن الكل واحد يعملون في جهاز واحد .

---

(١) اللواء الدكتور فريدون محمد نجيب ، المدخل فى التخطيط الشرطى ، مركز البحوث والدراسات ، دبى ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٢٧٢ . وأيضاً اللواء الدكتور محمد أبو زيد محمد ، إدارة الأفراد ، مرجع سابق ، ص٨٧ ومابعدها . التخطيط الأمنى ، مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بدبلوم إدارة الشُرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية ، دور مايو ٢٠٠١ ، ص٣٧ ومابعدها .

ط ـ القُدرة على التنبؤ بما يتوقع أن تكون عليه المتغيرات الداخلية والخارجية والقدرة على استشفاف مدى التقبل الجماهيري لها، والاستجابة الشعبية للأحداث المهمة الإجتماعية .

٢ ـ العوامل الإجتماعية والبشرية التي تؤثر في التخطيط الأمني : وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

أ ـ تطور المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد .

ب ـ تعدد وتنوع أسلوب إرتكاب الجرائم .

جـ ـ الاختلاف بين المدن والريف في نوعية الخطط .

د ـ تنوع الأحياء السكانية .

هـ ـ اختلاف الأجناس البشرية .

و ـ النظم التي تسود المجتمعات من نظم سياسية وإجتماعية وإقتصادية .

ز ـ مستوى علاقات أجهزة الشرطة مع باقي أجهزة المجتمع ومؤسساته .

رابعاً : مراحل التخطيط الأمني في عصر العولمة : تتمثل مراحل التخطيط في مجال الشرطة فيما يلي[١] :

١ ـ وضع الفلسفة الفكرية للشرطة : أول ما يجب أن يحدد في مجال الشرطة هو مجموعة الأفكار والقيم والعقائد التي ينبغي أن يقوم عليها عمل الشرطة في الدولة، أي تحديد ما تقوم به الشرطة داخل

---

(١) أنظر : التخطيط الأمنى، مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة، مرجع سابق، ص٤٥ ومابعدها .

المجتمع ، وتحديد دورها الحقيقى وأهدافها ، والوسائل التي تعتمد عليها في تنفيذ برامجها .

٢ ـ تحديد السياسة العامة : وهو تقدير الإمكانات البشرية ـ المالية ـ المعنوية وغير ذلك من العناصر اللازمة لمواجهة احتياجات الشرطة وتحديد ما ينبغي عمله لسد تلك الاحتياجات ، وعلاج ما يعترض عمل الشرطة من مشاكل .

٣ ـ تخطيط الإجراءات : وهو إلتزام كل أفراد الشرطة بالقواعد العامة التي يلتزم بها الجميع أثناء تأدية عملهم وأثناء القيام بواجبهم دون تمييز ، أى التزام جميع أفراد هيئة الشرطة بهذه القواعد دون تميز بين درجاتهم ، والتخطيط الإجرائي يشمل الأعمال النظامية والإدارية والقضائية والإجتماعية للشرطة .

٤ ـ تصميم التنظيم : وهو يتناول تحديد وتصميم العمليات التي لها صفة الدوام في مجال الشرطة ، والخاصة بأنسب تكوين من المركبات ، والأسلحة ، والذخائر ، والأفراد التي تمكنها من أداء واجبها على الوجه الأكمل ، وكذلك التركيز على الأفراد الذين تحتاج إليهم أجهزة الشُرطة وتخطيط طرق تدريبهم وتحديد مُرتباتهم وإجراءات ترقيتهم بما يضمن تدفق العمل وإستمراريته داخل أجهزة الشُرطة .

٥ ـ تخطيط أسلوب العمل : وهو مُراعاة أسلوب العمل في بعض المواقف الخاصة التي تواجه رجال الشُرطة مثل الإضطرابات العامة ، ومظاهر الشغب ، والكوارث الطبيعية ، والكوارث الصناعية .

٦ ـ تخطيط العمليات : وهو تخطيط تضعه الشرطة لمواجهة مواقف معينة لها صفة مؤقتة كوضع خطة لضبط لص في حادث سطو مسلح ، أو ضبط شقي هارب من العدالة ، وتحمل هذه العمليات طابع المفاجأة والتي يكون احتمال تكرارها بنفس ظروفها أمراً مستبعداً .

٧ـ تخطيط العمليات الاضافية أو المفاجئة : وهو يتناول عمليات الشرطة التي تخرج عن وظيفتها الأساسية في حفظ الأمن العام والنظام العام كما يحدث عندما يطلب من الشرطة تقديم بعض الخدمات الإجتماعية ، أو التعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى . ويستهدف هذا التخطيط مدى تعاون الشرطة في الحدود التي لاتشغلها عن أعبائها الرئيسية .

خامساً : إجراءات التخطيط الأمني في عصر العولمة : لعملية التخطيط الأمني أو لوضع الخطة الأمنية في عصر العولمة في مجال التنفيذ، يلزم عدة إجراءات وخطوات يجب أن تمر بها الخطة الأمنية لكى تحقق افضل النتائج ، وقبل استعراض إجراءات الخطة يجب أن نوضح أن الخطة الأمنية مجرد فكرة في خيال واضعها فإذا لم يقدر لهذه الفكرة أن تمر بالخطوات الأساسية التي ترقى بها إلى مُستوى الفعالية كان مصيرها الإخفاق، ويمكن أن نحصر الإجراءات التي تتكون منها الخطط الأمنية فيمايلى[1] :

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر : التخطيط الأمنى، مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة، مرجع سابق، ص٥٣ ومابعدها .

١ ـ إيضاح مدى الحاجة للخطة وضرورتها وتحديد أهدافها : ينبغى قبل التفكير في وضع الخطة التأكد من أن ثمة مشكلة حالية أو مستقبلية تحتاج إلى حل وأن يتخذ قرار تمهيدي للقيام بعمل ما إزاء هذه المشكلة، وأن يكون هذا العمل المرسوم مؤدياً إلى تحقيق الهدف المنشود.

٢ ـ جمع المعلومات : ينبغى ألا توضع خطة إلا بعد جمع كافة المعلومات المتصلة بالمشكلة التي تعالجها ففيما يتعلق بسلسلة حوادث السطو التي قد تقع في حي من الأحياء يتعين مراجعة جميع حالات السطو التي حفظت قضايا مراجعة دقيقة ، وذلك لتحديد الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة ، ثم دراسة كافة المعلومات المتعلقة بأماكن ارتكاب هذه الحوادث وطريقة توزيع دركات الحراسة بالمنطقة، وطريقة تشغيل رجال الشرطة السريين على غير ذلك من المعلومات التي تتصل بالمشكلة.

٣ ـ إلقاء الضوء على المشكلة وأسبابها : بعد التأكد من ضرورة وضع الخطة وتحديد أهدافها، تأتي الخطوة الثانية وهي دراسة المشكلة من جميع نواحيها ، والتصرف وفقاً لطبيعتها وأسبابها وسوابقها، والحلول المحتملة لها.

٤ ـ تحديد المراجع الخاصة ببحث المشكلة : ويتطلب ذلك مراجعة دقيقة للمؤلفات التي تبحث الموقف أو المشكلة الذي تعد الخطة من أجلها، والإستئناس بآراء وافكار ذوى الخبرة بشئون التخطيط، والإستعانة بخبرة رجال الشرطة المختصين بهذا النوع من المشكلات.

٥ ـ تحليل المعلومات : بعد أن يتم تجميع هذه المعلومات التي أوضحناها تدرس وتحلل تحليلاً دقيقاً وترد على عناصرها حتى يتم استخلاص الحقائق التي تصلح لأن تكون أساساً للخطة مع مراعاة أن يكون التحليل والتصنيف لكافة المعلومات التي تم التوصل لها حتى يتم وضع الخطة على أسس ومعايير منضبطه ، ولذلك فإن أهم مراحل وضع الخطة هي مرحلة التحليل الكامل والشامل للمعلومات وكذلك يمكن الإستعانة بأهل الخبرة في المجالات المختلفة عند تحليل المعلومات .

٦ ـ إعداد عدة خطط واختيار أفضلها : تعتبر كل المراحل السابقة هي مراحل التحضير لإعداد الخطة فكلها تعنى تحليل المشكلة وجمع المعلومات عنها ، واستخلاص الحقائق الدالة عليها ، وبإنتهاء هذه المراحل تبدأ المراحل الفعلية لوضع الخطة ويحسن أن توضع عدة خطط بديلة تهدف إلى تحقيق الغرض المطلوب ، ثم يتم اختيار أفضل هذه الخطط ويتم ترتيب هذه الخطط حسب الأفضلية في الأختبار ، وذلك لاختيار خطة تكون هي الأفضل من جملة الخطط الموضوعه ـ وفي حالات الطوارئ قد يمكن استخدام أكثرمن خطة أو يمكن في حالات أخرى تغيير الخطة وهنا يمكن أن نرى فائدة وضع عدة خطط وليس خطة واحدة واختيار الأفضل من هذه الخطط للتنفيذ[1] .

---

(١) أنظر : الدكتور ويلسون ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٧ـ الإقتناع بأهمية الخطة : من الضروري أن يشترك في بحث الخطة جميع المختصين والمشرفين على تنفيذها وأن يقتنعوا بأهميتها وجدواها ، كما ينبغي أن يحاطوا علماً بأي تغيير في جزئيات الخطة قبل تنفيذها ، حتى يمكن التقليل من احتمالات فشل أو اخفاق الخطة .

٨ـ الإعداد لتنفيذ الخطة : يتطلب تنفيذ الخطة توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها ثم إصدار الأوامر والتعليمات على الأشخاص والوحدات المشتركين في تنفيذ الخطة والتأكد من علمهم بموعد تنفيذ الخطة والدور الموكل لكل فرد منهم مفصلاً تفصيلاً دقيقاً[١] .

٩ـ تقدير نتائج الخطة : يجب الوقوف أولا بأول على نتائج تنفيذ مراحل الخطة ، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقدير ما إذا كان من المستحسن الإستمرار في تنفيذ الخطة أو تعديلها أو إعداد تخطيط إضافي لها أو تغيير الخطة ذاتها أو تنفيذ خطة بديلة في حالة إخفاق الخطة الأولى .

١٠ـ اختيار الوقت والمكان : من الإعتبارات الأساسية التي ينبغي مراعاتها قبل تنفيذ الخطة ، لما لها من أهمية بالغة في التأثير على مدى نجاحها ، اختيار الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ الخطة بما يساهم مباشرة في النجاح للخطة .

---

(١) أنظر : اللواء محمود السباعى ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

١ .٣ التحديـات والمعوقـات التـي تواجـه التخطيط الأمني في عصر العولمــة

١ .٣ .١ التحديات التي تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة

وفيما يلى ذكر لبعض التحديات التي يمكن أن تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة وهي[١]:

١ ـ التنبؤ بالمستقبل

إن إنتقال البشرية من عصر إلى عصر يحمل معه كثيراً من المتغيرات والمستجدات[٢] ويدعو في الوقت ذاته إلى إعادة التفكير والتخطيط الأمني وفق مقتضيات العصر الجديد ، انطلاقا من أن المجتمعات البشرية تتأثر وتختلف أساليبها ومعاييرها من حقبة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر .

ومن جانب اخر فإن ما يشهده العالم أولاً ومجتمعاتنا التي هي جزء من هذا العالم ثانياً، من متغيرات واضحة المعالم كالثورة المعلوماتية الهائلة ممثلة بتكنولوجيا الاتصالات وما رافق ذلك من مشكلات علمية ضخمة وتقنيات عالية الأداء يمكن للمنظمات الإجرامية استخدامها لمصلحة الجريمة ، وغير ذلك من المتغيرات والتطورات يعتبر من أهم دواعي الاعتماد على التخطيط الامني لمواجهة هذه التحديات الكبرى والاستفادة قدر الإمكان من متغيرات العصر ومستجداته من ابتكارات علمية ومخترعات تكنولوجية .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، أنظر : التخطيط الأمني ، مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة ، مرجع سابق ، ص١٨٤ ومابعدها .

(٢) أنظر : المقدم عبد الله محمد الطريجى ، مرجع سابق ، ص١٣٥ .

ومن جانب آخر فإن ما تركته الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات من آثار ونتائج من حيث تسهيل الإنتقال والتبادل وتدفق المعلومات تحول معها المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة ، يمكن عن طريق الإنترنت أو غيره من المبتكرات الحديثة إرسال أو إستقبال رسالة أو إصدار أمر لايستغرق أكثر من ثوان للقيام بعملية إجرامية بعد ظهور منظمات كبرى ترعى الجريمة، الأمر الذي يدعو للإرتقاء بمفاهيم الأمن ونظرياته وأن يكون على مستوى الأحداث بكل أبعادها كي تكون الجريمة تحت السيطرة[1] .

٢ ـ الظروف والمتغيرات الطارئة

لايمكن للتخطيط الأمني أن يحقق أهدافه من جانب أو يكون على مستوى الواقع والعصر وعلى مستوى الطموح والفكر إلا إذا أدرك المسئولون عنه الظروف المحيطة بالعمل الأمني والمتغيرات والمستجدات الطارئة، وبالتالى إدراك الآفات الكبرى والمعالم العامة والعوامل المؤثرة التي تحيط بالتخطيط للعمل الأمني، حيث يعتبر هذا الإدراك الواعى للواقع والمستقبل من أهم المبررات التي تؤدى إلى الأخذ بافضل أساليب التخطيط الأمني وحشد الطاقات لإيجاد إستراتيجية أمنية بعيدة المدى قابلة للتطبيق محققة للنتائج والأهداف المنشودة بإذن الله[2] .

---

(١) أنظر : اللواء الدكتور نشأت عثمان الهلالى ، الإستراتيجية العربية فى مكافحة الجريمة ، مجلة الفكر الشُرطى الشارقة، الإمارات العربية المتحدة ، المجلد السادس، ص ٢٦٤ .

(٢) أنظر: المقدم عبد الله محمد الطريجى ، مرجع سابق، ص١٣٥ .

٣ ـ قيم وثقافة المجتمع

إن القيم الأخلاقية لما لها من عمق في المجتمع وقُدسية فإن علاقتها بالأمن تبدو وثيقة جداً ما يستوجب للاستراتيجية الأمنية أن تأخذها بعين الاعتبار.

٤ ـ درجة الاستقرار في المجتمع

إن الاستقرار في كل مُجتمع هو أساس الانطلاق نحو التنمية الشاملة الإجتماعية والإقتصادية والعلمية والثقافية والإعلامية، فإذا وقع خلل في الاستقرار إنعكس ذلك على الأمن، مما يعنى أهمية العلاقة بين الأمن وبين الاستقرار حيث يعمل الأمن على دعم هذا الاستقرار وتفعيله واستمراريته.

فكيف يُمكن تحقيق مثل هذا الاستقرار الذي ينبغي أن يكون أحد أهم أهداف الخطة الأمنية الاستراتيجية في المجتمع؟ والجواب أن على المخططين أن يجعلوا للاستقرار دوراً كبيراً في الخطة الاستراتيجية الأمنية، وذلك من خلال إدراج عدد من الخطوات التي بموجبها يتحقق الاستقرار في المجتمع، فالقضاء مثلاً على البطالة من خلال توظيف الشباب وملء أوقاتهم بالعمل والعلم، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وتكافؤ الفرص بين الموظفين وحرية التعبير عن الرأى، والإرتقاء بالخدمات التي تلتقى مع الجهود الأمنية في الوقاية من الجريمة ومنعها ومكافحة الانحراف بشتى أشكاله في حاضر المجتمع وفي مُستقبله.

ومما سبق يتضح أنه لابد وأن نأخذ بعين الإعتبار هذه العوامل عند التخطيط الأمني لإستراتيجية أمنية في عصر العولمة تُحقق الآمان للمجتمع وذلك لتحديد مُتطلبات وضع الإستراتيجية الأمنية ومعوقاتها وهذا ما سوف نوضحه.

٥ ـ تزايد الجرائم ونوعيتها

هناك العديد من المتغيرات والمستجدات سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وأيضاً العديد من المجالات التنموية ونتيجة لسوء التخطيط وغير ذلك من العوامل، قد أفرزت واقعاً سلبياً في بعض الجوانب كان مشجعاً على انتشار الجريمة وتزايد أسباب نموها، فالبطالة وتدني المستوى الإقتصادى لبعض الشرائح الإجتماعية في المجتمعات المُختلفة، والهجرة غير المنظمة التي افرزتها الحروب أو النزاعات الإقليمية، أدى كل ذلك إلى وجود واقع يتحدى الأجهزة الأمنية، ويفرض عليها نوعاً من المواجهة غير العادلة، وذلك إذا لم يعمل القطاع الأمني على إعادة النظر في أهدافه ووسائلة، وفي غاياته وتقنياته، وبالتالي في خططه العامة واستراتيجياته، بحيث يساهم القطاع الأمني ليس فقط في منع الجريمة وإنما أيضاً في تحقيق التوافق بين نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية من ناحية وبين مبادئ العدالة الإجتماعية من ناحية أخرى[1].

مما سبق يتضح أن هناك تحديات أمنية واضحة، ومستجدات علمية حديثة فرضت نفسها على الساحة الأمنية ما يتطلب إعادة النظر عند وضع الإستراتيجية الأمنية وبحث العوامل المؤثرة فيها.

٦ ـ المُتغيرات المحلية

إن العلاقة بين الأمن المحلي وبين الجمهور وتماسك الجبهة الداخلية علاقة وثيقة، فما دام الجمهور واعياً والجبهة الداخلية مُتماسكة في المجتمع فإن الأمن يعمل في الإطار السليم فإذا إختلت العلاقة إختل التوازن.

---

(١) أنظر: العميد عمرو نصار، مرجع سابق، ص٢٦٤.

وعموماً فإن التخطيط الأمني وهو يأخذ بعين الاعتبار تلك المُتغيرات المحلية التي تستهدف جميع شرائح المجتمع من أسرة ومدرسة وبيئة وإعلام وقانون وعادات وأخلاق ومعرفة ومؤسسات خاصة وعامة وذات نفع عام، ينبغي أن يخضع هذا الأمر لدراسات علمية واستطلاع الرأي بهدف التعرف على اتجاهات الجمهور للكشف عن الإيجابيات عامة والسلبيات خاصة، من أجل العمل على التخلص من تلك الأخيرة، بحيث ينعكس ذلك على الخطة الاستراتيجية الأمنية المُستقبلية بالقُدرة على تحقيق نتائج أفضل.

٧ ـ المتغيرات العالمية

لقد بات الأمن المحلى والأمن العالمى جزءين لاينفصلان وبخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة والترابط العالمي والدولى كنتيجة للثورة المعلوماتية والإتصالات والتي جعلت العالم كقرية في ظل العولمة ، ما يعنى أن أى اختلال في الأمن العالمى هو اختلال للأمن المحلى ، والعكس صحيح من الناحية الإيجابية حيث إن قوة الأمن المحلى قوة للأمن العالمي وقوة الأمن العالمي هي قوة للأمن المحلي.

ولاشك أن هذا الترابط بين الأمن المحلى والأمن العالمى ينبغى أن يؤخذ بجدية من خبراء التخطيط الأمني، حيث يشهد العالم بين الحين والآخر مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على الأنظمة السياسية والاقتصادية العالمية مما يؤثر على العلاقات المتشابكة بين الدول ، فقد يحدث أن يتجه النظام العالمى اتجاهاً سلبياً نحو دول معينة بسبب ضغوط داخل الدول الكبرى التي تسيطر على هذا النظام العالمي، مما يؤثر على الأمن في داخل تلك الدول المُرتبطة بهذا النظام العالمي بحكم العلاقات الضرورية بينهم، وبإختصار فإن كل تغير في النظام العالمي إنما سيُلقى بظلاله على الأمن في العالم، وبالتالي على الأمن في جميع تلك الدول المُرتبطة بهذا النظام،

وعلى الأخص الدول الصغيرة التي ينبغي أن تكون أكثر ذكاءً في إستخدام قُدراتها الذاتية والتخطيط بعيد المدى.

٨ ـ المعطيات العلمية والتكنولوجية المتاحة

إذا أراد الأمن أن يحتل مكانته اللائقة في المجتمع ويقوم بدوره خير قيام، فلا بد أن يرتبط بالمُعطيات العلمية، وما تمخضت عنه علوم العصر من مُشكلات ومُخترعات ونظريات علمية ومنهجية، فالأمن والعلم عنصران لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وكلما تفاعلت عناصر الأمن والعلم كلما إرتقى العلم وإزدهر الأمن.

فالعلم لابد أن يؤخذ بعين الإعتبار ضمن الإستراتيجية الأمنية، وبخاصة ذلك العلم القائم على استنباط الأفكار وقواعد البحث العلمي والمُرتبطة بواقع المجتمع ومُشكلاته والمنطق من قيم الأُمة وتاريخها ومروراً بحاضرها ومُستقبلها.

١ .٣ .٢ معوقات التخطيط الأمني في عصر العولمة

تتعدد العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التخطيط عامة أو الخطة الاستراتيجية خاصة ما يؤثر سلباً على تنفيذها وتحقيق الأهداف المنشودة التي لم تكن القيادة العليا المُختصة بالتخطيط والمُشرفة عليه على دراية كاملة بتلك المعوقات مُنذ البداية ومعرفة البدائل التي ينبغى تطبيقها عند وجود عقبة قد تظهر فجأة خلال إحدى مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية[١]، ومن هذه العوائق والعقبات ما يلى[٢]:

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة، مرجع سابق، ص٢٠٠ ومابعدها.

(٢) أنظر: المقدم عبد الله محمد الطريجى، مرجع سابق، ص١٧٧ ومابعدها.

١ ـ البيئة الداخلية والخارجية للقطاع : من المعلوم أن كل قطاع يعمل في بيئة معقدة ومتقلبة نتيجة للمُتغيرات والمُستجدات وبالأخص في نهاية القرن العشرين حيث عصفت بالعالم ثورات تكنولوجية ومعلوماتية تؤثر بالقطع في عملية التخطيط .

كذلك الأمر على مُستوى البيئة الداخلية للقطاع الأمني والتي ينبغى ضبطها والتعرف عليها بقوة حتى لا يكون الجهل بها إحدى عقبات الخطة ، وبمعنى آخر وعلى مُستوى القطاع الأمني لابد من دراسة البيئة الداخلية والخارجية للقطاع ، وما تنطوي عليه البيئة من مزايا وسلبيات يُمكن أن تؤثر في مؤسسات الشُرطة .

٢ ـ صعوبات التنبؤ وعدم التقدير الصحيح لاحتمالات المُستقبل : إن التنبؤ عامل أساسي في عملية التخطيط الأمني الإستراتيجي ، ويُمكن عن طريقه الحصول على معلومات مُستقبلية ، ولكن هذا التنبؤ نفسه يتضمن نوعاً من الغموض مما يعني أن المعلومات المُستقاة عن طريقه ليست دقيقة ، وهذا بالطبع سوف يُعيق عملية إنجاح الخطة الاستراتيجية ، ما يفرض على القيادات العليا المُشرفة على التخطيط الأمني القيام بأمرين :

أ ـ أن تبذل قصارى جهدها كي تكون على مُستوى التنبؤ من الناحية العلمية وذلك لتضييق جوانب التقديرات الخاطئة ، وإفساح المجال للتقديرات الصحيحة .

ب ـ إيجاد خطط أو إجراءات بديلة تكون جاهزة كي تحل محل الإجراء الخاطئ أو العقبة التي تظهر خلال تنفيذ الخطة .

٣ ـ عدم فاعلية الأهداف : إن الكثير من الأهداف التي يتم إقرارها داخل التخطيط الأمني، قد تكون غير واقعية وغير مُلائمة أو يصعب تحقيقها أو تخضع للمُبالغة أو التفريط وهذا كله يُعتبر عقبة في طريق تحقيق التخطيط الأمني ما يوجب اتخاذ الحيطة مُنذ البداية في هذا الشأن .

٤ ـ تقييد الابتكار والإبداع : المقصود بتقييد الابتكار والإبداع أن التخطيط قد تتحول قواعده مع مرور الوقت إلى قواعد جامدة ينبغى للعاملين جميعاً تنفيذها دون إعتراض وبشكل آلى ما يؤدي إلى نوع من الجمود في التفكير والإبداع والابتكار لدى العاملين داخل التخطيط الأمني وعلى هذا الأساس يبدو دور القيادات الأمنية في إيجاد مناخ للإبتكار والإبداع .

٥ ـ مُقاومة التغيير ورفض التطوير : المقصود بهذه العقبة والتي غالباً ما تظهر في بداية التنفيذ، هو أن الإنسان بطبيعته يكره التغيير ويُفضل الواقع الحالي ويعتبر أن التغيير يرتبط بالمجهول، ما يعكس هذا التوهم على عملية التخطيط حيث يُمارس العديد من المُشاركين في عملية التخطيط نوعاً من المُقاومة الضمنية للتخطيط ومُحاولة إفسادهم للتخطيط التي قد تكون غير مقصودة .

٦ ـ تأخير التنفيذ وبطء التطبيق : يُعتبر تأخير التنفيذ من العوائق التي تقف في طريق التخطيط الأمني، كما يُعتبر عامل الوقت والزمن من العقبات التي قد تواجه التخطيط ، حيث غالباً ما تستغرق عملية التخطيط وقتاً طويلاً حتى تتم صياغة الخطة بشكل نهائي بحيث يؤدي هذا التأخير إلى خسائر يتحملها القطاع المُخطط له نتيجة لتأخير التنفيذ على التوقيت المُحدد .

٧ـ النفقات الباهظة : حيث يتطلب التخطيط أموالاً كثيرة قد لا تمتلكها الإدارة أو قد يكون إنفاقها على حساب مشروعات أخرى ما يعني أن هذه النفقات الباهظة تُعتبر عقبة سواء من حيث إيجادها أو من حيث إنفاقها .

التوصيات

١ ـ الطلب إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إجراء دراسة علمية حول «التهديدات التي تواجهها أجهزة الأمن العربية في عصر العولمة » لتقييم فعالية التدابير الموجودة لمكافحتها ، وتحليل المخاطر المترتبة عليها ، وذلك نظراً لما تمثله هذه الدراسة من الإسهام في إنشاء قاعدة أكثر استنارة للبرامج الوقائية .

٢ ـ تشجيع عقد المؤتمرات والندوات التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، والتي تناقش القضايا الأمنية للعولمة ، وطرق وأساليب رصدها وكشفها ومنعها ، وتدابير وإجراءات الوقاية منها ومُكافحتها ، والتي تجمع بين أعضاء وسلطات إنفاذ القانون .

٣ـ الطلب إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، إستحداث نماذج عملية ومبادئ توجيهية مختلفة ، خاصة بالتشريعات الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بالقضايا الأمنية لظاهرة العولمة ، والإعتماد في ذلك على تجربة الدول وخبراتها الفنية في هذا المجال .

٤ ـ دعوة الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب إلى النظر في إبرام الإتفاقيات الثنائية ومُتعددة الأطراف ذات القاعدة الواسعة ، لمواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني ،

والاعتماد في ذلك على التجربة والنتائج الإيجابية التي أحرزتها الدول في هذا الشأن .

٥ ـ النظر في إنشاء نظام متكامل في إطار الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، ومتابعة الآثار السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني، وإجراءات وتدابير الوقاية منها ومُكافحتها، وتعميمها على الدول الأعضاء للاسترشاد بها في صياغة خطط وبرامج التخطيط الأمني في عصر العولمة .

المراجع

المراجـــع

إبراهيم، حسنين توفيق، النظام الدولى الجديد وإشكالية التطور الديمقراضى في الوطن العربى، قضايا وتساؤلات، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

أحمد ضياء الدين خليل، مقال بعنوان «العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية»، مجلة كلية الشُرطة المصرية، العدد (١٦)، عام ٢٠٠٠م.

أمين، سمير، مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

بسيم عصام الدين. مُنظمة الأُمم المُتحدة، ١٩٩١م.

درويش، عبد الكريم، نحو الأخذ بمفهوم الإدارة الإستراتيجية في مجال المؤسسات الشرطية، مجلة كلية الدراسات العليا، العدد الثانى.

درويش، محمد فهيم، الجريمة فى عصر العولمة، ٢٠٠٠م.

الدنيا، محمد، الإرهابيون الجدد، مجلة الشرطة، ١٩٩٦م.

زعتر، مدحت سيد، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد التاسع.

السباعى، محمود، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣م.

سعد، محى محمد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الشعاع الفنى، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

سعيد، عبد المنعم، العرب ومُستقبل النظام العالمى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.

السيد، محمود وهيب، غسل الأموال جريمة العصر، مجلة الأمن العام، العدد (١٥٥)، أكتوبر ١٩٩٦م. إتفاقية الجات كآلية نحو

الإتجاه للعولمة، مجلة النيل، الهيئة العامأة للإستعلامات بالقاهرة، العدد ٧٢ ، ١٩٩٩م.
طارق حجى، العولمة أمر واقع، جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٩٩م.
الطريجى، عبدالله محمد ، الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة المصرية، سنة ٢٠٠٠م.
ظاهرة العولمة وتحديات إختيار القادة العرب، مجلة الفكر الشرطى، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد العاشر، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٢م.
ظواهر الظواهر والقضايا الأمنية على مشارف القرن القادم، يوليو ١٩٩٦م.
عبد الرحمن، أحمد ، «العولمة: المفهوم، المظاهر والأسباب»، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد ٢٦، العدد (١)، ١٩٩٨م.
عبد السلام، فاروق، العود إلى الجريمة من منظور نفيس، المركز العربى ، الرياض ١٩٨٩م.
عبيد، نايف على ، «العولمة والعرب»، المُستقبل العربى، العدد ٢٢١، يوليو ١٩٩٧م.
العلاقة بين أُطر وحتى (نطاق عالمى جديد) و«العولمة»، مجلة منبر الحوار، العدد ٣٧، بيروت، ١٩٩٨ , ١٩٩٩م.
عمرو نصار، مقال حول التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، مجلة مركز بحوث الشُرطة، العدد (١٧) يناير ٢٠٠٠م.
العولمة وتأصيل العلوم الشُرطية في الوطن العربى: قضايا وتساؤلات حول المُستقبل، مجلة الفكر الشُرطى، المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل ١٩٩٩م.

مجموعة أبحاث الضُباط الدارسين بدبلوم إدارة الشُرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشُرطة المصرية، مايو ٢٠٠١م.

مصطفى، أحمد سيد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ١٩٩٨م.

نجيب، فريدون محمد، المدخل في التخطيط الشرطى، مركز البحوث والدراسات، دبى، سنة ١٩٧٩م.

الهلالى، نشأت عُثمان، الإستراتيجية العربية في مكافحة الجريمة، مجلة الفركر الشرطى، المجلد السادس، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

ويلسون، ترجمة اللواء شفيق عصمت، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٦٨م.

ياسين، السيد، مفهوم العولمة، المُستقبل العربى، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨م.